

المراقب الاقتصادي

العدد السنوي



معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

Tel: +970 (2) 298 7053/4 | Fax: +970 (2) 298 7055
info@mas.ps | www.mas.ps



المراقب الاقتصادي

عدد 84 / 2025

المحرر: د. نعمان كنفاني
المنسقون من المؤسسات المشاركة في الإصدار:
- إسلام ربيع - منسق عام (ماس)
- أحمد عمر - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
- د. شاكر صرصور - سلطة النقد الفلسطينية
- د. بشار أبو زعرور - هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص.ب 19111 ، القدس وص.ب 2426، رام الله
تلفون: 4 / 2987053 - 2- 970 +
فاكس: 2987055-2-970+
بريد إلكتروني: info@mas.ps
الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب 1647، رام الله
تلفون: 2982700-2-970+
فاكس: 2982710-2-970+
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
الصفحة الإلكترونية: www.pcbs.gov.ps

سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب 452، رام الله
هاتف: 2415251-2-970+
فاكس: 2415310-2-970+
بريد إلكتروني: info@pma.ps
الصفحة الإلكترونية: www.pma.ps

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
ص.ب 4041 ، البيرة - فلسطين
هاتف: 2946946-2-970+
فاكس: 2946947-2-970+
الموقع الإلكتروني: www.pcma.ps
بريد إلكتروني: info@pcma.p

النسخة الإنجليزية من المراقب متوفرة على الرابط التالي:

<https://mas.ps/en/publications/qem-issues>

© حقوق الطبع والنشر محفوظة 2026

لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك، إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).

تم إعداد هذا العدد بدعم من:



الجهاز المركزي
للإحصاء الفلسطيني

أيار 2026

تقديم

العام 2025... لا جديد يذكر ولا قديم يعاد

خسائر متراكمة

لميليار شيكل في العام السابق. ومن جهة أخرى، انخفضت النفقات العامة بنسبة 10.2% خلال نفس فترة المقارنة لتبلغ حوالي 12.9 مليار شيكل (على أساس نقدي). وقد سجل العجز في الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات (على أساس الالتزام) حوالي 3.6 مليار شيكل خلال العام نفسه. إلا أن هذا الرصيد لا يعكس بشكل كامل حقيقة الوضع المالي الفعلي الذي تواجهه الحكومة الفلسطينية، في ظل الاقتطاعات والحجوزات الإسرائيلية من أموال المقاصة، إذ تشير البيانات إلى أن الالتزامات المالية المستحقة وصلت إلى حوالي 18.8 مليار شيكل، كما ارتفع الدين العام مقوماً بالدولار بنسبة 13.9% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ نحو 4.8 مليار دولار.

القطاع المصرفي: ارتفعت التسهيلات الائتمانية في العام 2025 بنحو 5.4% مقارنة مع العام السابق لتصل إلى نحو 12.6 مليار دولار، 26.6% منها للقطاع العام. أما ودائع العملاء، فقد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 16.4% خلال العام 2025 مقارنة مع العام السابق، لتصل إلى قرابة من 21.9 مليار دولار. كما بلغت أرباح المصارف في هذا العام 132.8 مليون دولار، مقارنة مع 43.1 مليون دولار في العام السابق.

بورصة فلسطين: بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 4.9 مليار دولار نهاية العام 2025 مرتفعةً بنسبة 21% عن العام السابق. وأغلق مؤشر القدس عند حاجز 619.66 نقطة بارتفاع ملحوظ قدره 24.4% مقارنة مع العام السابق.

التضخم والأسعار: شهد معدل التضخم في الأراضي الفلسطينية في العام 2025 ارتفاعاً بنسبة 10.5% مقارنة مع العام 2024. وبالتالي فإن القوة الشرائية انخفضت بين العامين بنفس معدل التضخم لمن يتلقون ويصرفون دخلهم بعملة الشيكال. أما الذين يتلقون دخلهم بالدولار والدينار وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكال، فإن قوتهم الشرائية انخفضت أيضاً بنحو 17.3% مقارنة مع العام السابق، نتيجة انخفاض معدل صرف الدولار مقابل الشيكال (تراجع بنسبة 6.8%)، وارتفاع معدلات التضخم.

أما القسم الثاني، فقد تناول في خمسة صناديق أبرز التطورات على الساحة الاقتصادية والمحلية. تطرق الصندوق الأول إلى دراسة نشرت في مجلة "عمران" الصادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، حملت عنوان "بنية الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية: مراحل المشروع ومكوناته ومؤسسته". وقد قسم الصندوق إلى ثلاثة محاور رئيسية، قدم أولها سرداً تاريخياً لتطور الاستيطان في الضفة الغربية، فيما استعرض الثاني مكونات المشروع الاستيطاني، وتناول الثالث البنية البيروقراطية للمشروع والجهات الإسرائيلية التي تديره.

لم يحمل العام 2025 جديداً عما شهده العام الذي سبقه من قتامة في المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ورغم أن الربع الأخير من هذا العام شهد إعلان وقف إطلاق النار، إلا أن الدمار البشري والاقتصادي والمادي الذي حل بقطاع غزة خلال مجمل العام فاق حدود الحصر والرصد. أما في الضفة الغربية، فقد اشتدت القيود على الحركة والتنقل بين المحافظات مع انتشار مئات الحواجز وتوسع الاستيطان. وما زاد الأمر صعوبة، استمرار الأزمة المالية الخانقة للحكومة الفلسطينية إثر توقف استلام أموال المقاصة منذ منتصف العام. في ضوء هذه المعطيات، لا يتوقع سوى المزيد من تكبيل النشاط الاقتصادي، وتعميق الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد المحلي، وانحسار الدخل وعدم توازنه مع تكاليف المعيشة.

في هذا العدد

يرصد القسم الأول التطورات الاقتصادية خلال الربع الرابع من جهة ومجمل العام 2025 من جهة أخرى، والتي تشير إلى استمرار التداعيات السلبية للحرب على الاقتصاد الفلسطيني. وتوضح البيانات السنوية أنه على الرغم من ظهور بوادر تعاف جزئي في مستويات الطلب والإنتاج خلال هذا العام مقارنة بالعام 2024، إلا أنها ما زالت دون المستويات المسجلة في الفترة التي سبقت الحرب. وقد رافق هذا التراجع ارتفاع في معدلات البطالة والتضخم عن مساراتها شبه الثابتة السابقة. ويمكن إجمال أبرز هذه التطورات الاقتصادية على النحو التالي:

- الناتج المحلي الإجمالي: سجل الناتج المحلي الإجمالي في العام 2025 نمواً بنسبة 4.3% مقارنة مع العام 2024، ليصل إلى 12,462.9 مليون دولار. وتوزع هذا النمو بواقع 3.4% في الضفة الغربية، وزيادة بـ 34.2% في قطاع غزة.
- التشغيل والبطالة: بلغ معدل البطالة في الضفة الغربية نحو 28.7% في العام 2025، وهذا أدنى بمقدار 2.8 نقطة مئوية عن العام 2024، ولكنه أعلى بمقدار 10.3 نقطة مئوية عن العام 2023. وبلغ متوسط الأجر اليومي للعاملين في الضفة الغربية نحو 136.5 شيكل. كما وصلت نسبة المستخدمين بأجر الذين تقل مستويات أجورهم عن الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص إلى 16%.
- المالية العامة: بلغ صافي الإيرادات العامة والمنح المتحصلة في العام 2025 حوالي 11.2 مليار شيكل، مقارنة بنحو 11.7

المحتويات

القسم الاول:الاقتصاد الفلسطيني في العام 2025

1. الناتج المحلي الإجمالي 1
2. سوق العمل 4
3. المالية العامة 7
4. القطاع المصرفي 8
5. القطاع المالي غير المصرفي 11
6. الأسعار والتضخم 13
7. الاستيراد والتصدير 15

القسم الثاني: متابعات اقتصادية

1. بنية الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية: مراحل المشروع ومكوناته ومؤسساته 17
2. ارتفاع مشاركة المرأة في سوق العمل في فلسطين: الأسباب والدلائل 19
3. "ماس" يدرس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مسودة الدستور المؤقت لدولة فلسطين 21
4. تراجع قيمة الدولار تجاه الشيكل: المسببات والتبعات الاقتصادية 23
5. البنك الدولي و"مجلس السلام" 27

فيما تناول الصندوق الثاني موضوع ارتفاع مشاركة المرأة في سوق العمل في فلسطين، فقد بين الصندوق كيف أخذت معدلات مشاركة الإناث في فلسطين في سوق العمل اتجاهها تصاعديا تدريجيا خلال العقود الأخيرة، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه على الرغم من هذا التحسن، فإن معدلات المشاركة في فلسطين مازالت دون المستويات الإقليمية والعالمية. أما الصندوق الثالث فقد لخص أبرز ما جاء في ورقة جلسة الطاولة مستديرة التي عقدها المعهد حول موضوع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مسودة الدستور المؤقت لدولة فلسطين.

فيما تطرق الصندوق الرابع إلى أثر تراجع قيمة الدولار الأمريكي على الاقتصاد الفلسطيني، مروراً بأثر التراجع، المترافق مع ارتفاع قيمة الشيكل، على الاقتصاد الإسرائيلي. كذلك تطرق الصندوق إلى التهديد المتزايد لأن يخسر الدولار الأمريكي لعرش العملة الصعبة الأولى في العالم، وتبعات صعود عملات أخرى منافسة للدولار في تمويل التجارة الدولية والصفقات المالية العالمية ومراكمة الاحتياطات لدى المصارف المركزية.

أما الصندوق الخامس والأخير، فقد حمل عنوان البنك الدولي ومجلس السلام، ملخصاً أبرز ما جاء في الاجتماع الذي عقد بين مندوب البنك الدولي وثلة من رجال الأعمال والأكاديميين الفلسطينيين، إذ استعرض المندوب في مداخلة الدور الذي لعبه البنك، وما زال يلعبه، في تمويل مشاريع التنمية في فلسطين، وعن العلاقة بين البنك ومجلس السلام.

ختاماً

يتوجه المعهد بالتقدير لشركائه الثلاثة القائمين على إعداد ودعم المراقب، وإلى فريق البحث على جهوده، ويخص بالذكر الدكتور نعمان كنفاني، الذي كان له إسهام كبير فيما وصل إليه المراقب الاقتصادي من مكانة في المجتمع البحثي والأكاديمي وترك بصمة خاصة.

معهد ماس



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY



هيئة سوق رأس المال
Capital Market Authority



الجهة المركزي
للإحصاء الفلسطيني



معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

القسم الأول: الاقتصاد الفلسطيني في العام 2025

1- الناتج المحلي الإجمالي¹

الربع الرابع 2025

يتم النظر إلى الناتج المحلي الإجمالي من جانبيين، جانب إجمالي قيمة الإنتاج (القيمة المضافة) في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وجانب إجمالي الإنفاق على السلع والخدمات. على صعيد الإنتاج (القيمة المضافة)، كان هناك انخفاض في القيمة المضافة لبعض الأنشطة الاقتصادية. وحدث التراجع الأكبر في الربع الرابع 2025 مقارنة مع الربع المناظر 2024 في نشاط النقل والتخزين (تراجع بنسبة 11.4%)، يليه نشاط الإنشاءات (تراجع بنسبة 10.0%)، تليه الأنشطة المالية والتأمين (4.6%)، ثم نشاط الزراعة (تراجع بنسبة 3.7%). بالمقابل، سجلت بعض الأنشطة الاقتصادية نموًا في القيمة المضافة، وكان نشاط المعلومات والاتصالات الأكثر ارتفاعًا، بمعدل نمو بلغ 12.0%. كما نمت أنشطة الخدمات بنسبة 10.9%، وغما كل من نشاط الصناعة ونشاط الإدارة العامة والدفاع خلال نفس فترة المقارنة، بنسبة 5.8% و 2.1% على الترتيب.

أما من جهة الإنفاق على الناتج المحلي، شهد الاستهلاك الخاص ارتفاعًا ملحوظًا بنسبة 9.7% في الربع الرابع 2025 مقارنة مع الربع المناظر. كما شهد كل من الاستثمار والاستيراد نموًا بنسبة 2.3% و 6.9% على الترتيب. في حين تراجع كل من الإنفاق العام والتصدير خلال نفس فترة المقارنة بنسبة 8.5% و 3.0% على الترتيب.

العام 2025

تشير البيانات السنوية للحسابات القومية في الأراضي الفلسطينية إلى ظهور بوادر تعافي جزئي، إذ سجل الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025 نموًا بنسبة 4.3% مقارنة مع العام 2024، ليصل إلى 12,462.9 مليون دولار (مع التذكير تكررًا بأن هذا يعود أساسًا إلى التدني غير المسبوق في الأرقام التي تجري المقارنة معها). وتوزع هذا النمو بواقع 3.4% في الضفة الغربية، وزيادة 34.2% في قطاع غزة، تزامنًا مع انفراجة في دخول السلع الأساسية إثر دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ. ورغم هذا التحسن الجزئي في الأداء الاقتصادي، إلا أن مستويات الناتج المحلي ما زالت أدنى من تلك المسجلة في الأعوام التي سبقت الحرب، كما يظهر الجدول 1.

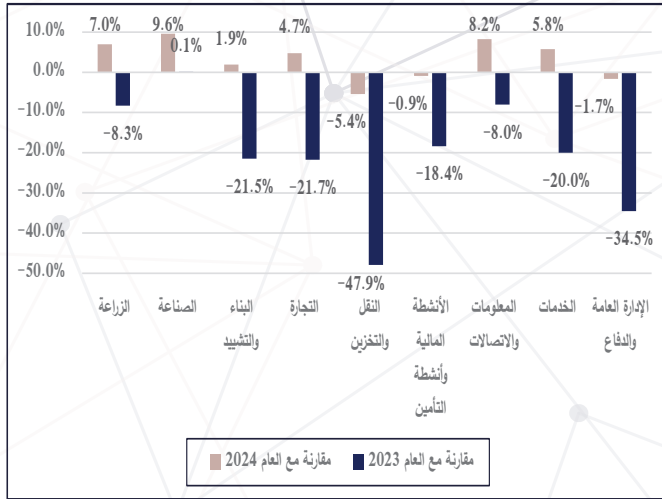
على صعيد الإنتاج (القيمة المضافة)، طال التحسن غالبية الأنشطة الإنتاجية خلال العام 2025 كما يظهر الشكل 1، باستثناء نشاط النقل والتخزين والأنشطة المالية وأنشطة التأمين ونشاط الإدارة العامة والدفاع. وطرأ الارتفاع الأكبر في نشاط الصناعة (نمو بنسبة 9.6%)، ثم المعلومات والاتصالات (نمو بنسبة 8.2%)، يليه نشاط الزراعة (نمو بنسبة 7%)، وأنشطة الخدمات (نمو بنسبة 5.8%). من جانب آخر، وعند مقارنة التغيرات الحاصلة على القطاعات الإنتاجية والخدمات في العام 2025 مع العام 2023، نلاحظ أن هناك تراجعًا ملحوظًا في كافة الأنشطة

- تشير البيانات الربعية إلى بعض اتجاهات التحسن في الناتج المحلي في فلسطين خلال الربع الرابع 2025 بالمقارنة مع المستويات القياسية المنخفضة في الربع السابق والمناظر. نما الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع 2025 بمعدل 3.7% مقارنة مع الربع السابق، وبمعدل 3.2% مقارنة مع الربع المناظر 2024، ليصل إلى 3,215.1 مليون دولار بالأسعار الثابتة، وعلى الرغم من هذا التحسن النسبي، ما زال مستوى الناتج المحلي المسجل أدنى من مستواه قبل الحرب على قطاع غزة.
- على الرغم من دخول المرحلة الأولى من وقف إطلاق النار في قطاع غزة حيز التنفيذ خلال الربع الأخير من العام 2025، إلا أن استدامة مستوى النمو في الربع الرابع، الناتجة أساسًا عن الانخفاض غير المسبوق في الفترة السابقة، لا يتوقع لها الاستمرار. ويعود ذلك إلى استمرار التهجير والتدمير في قطاع غزة، واستمرار القيود المفروضة على الحركة والتجارة واستغلال الموارد الطبيعية في الضفة. يضاف إلى ذلك ارتباط الأداء الاقتصادي بعوامل خارجية متقلبة، كتحويلات مبالغ المقاصة، وتراجع المساعدات الدولية وتحويلات العمالة الفلسطينية في إسرائيل. كل هذا يعيق أي تحسن اقتصادي مستدام. وكنتيجة لكل هذا، فإن التبعات الاجتماعية والاقتصادية العميقة التي خلفتها الحرب ستظل تهدد مصادر رزق الأسر الفلسطينية، وتدفع بمزيد منها إلى ما دون خط الفقر.
- على مستوى المنطقة، أدى دخول اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة حيز التنفيذ، وما ترتب عليه من تخفيف للقيود المفروضة على دخول البضائع والوقود والمساعدات الإنسانية، إلى ارتفاع ملموس في قيمة الناتج المحلي خلال الربع الرابع 2025. تضاعفت قيمة الناتج المحلي هناك مقارنة بالربعين السابق والمناظر (وهذا أيضًا نتيجة مباشرة للانخفاض غير المسبوق في قيمة الناتج في الفترات السابقة). أما في الضفة الغربية، فقد شهدت قيمة الناتج المحلي في الربع الرابع 2025 نموًا طفيفًا بمعدل 0.4%، وبمعدل 0.2% مقارنة مع الربع السابق والربع المناظر على الترتيب. وأدى النمو الذي طرأ في قطاع غزة إلى رفع حصته من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني إلى نحو 5.5%.
- ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة ليصل إلى 76.3 دولار في الربع الرابع 2025 مقارنة مع 35.5 دولار في الربع المناظر. أما في الضفة الغربية، فقد انعكس تباطؤ الأداء الاقتصادي في تراجع حصة الفرد من 1,002.5 دولار في الربع الرابع 2024 إلى 983.1 دولار في الربع الرابع 2025.

1 المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2026). إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2000-2025، رام الله، فلسطين.

شكل 1: التغير في القيمة المضافة للأنشطة المكونة للناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة، 2015 سنة الأساس)

خلال العام 2025 مقارنة مع العام 2023 و2024 (%)



ومنع آلاف من العمالة الفلسطينية من التوجه إلى سوق العمل الإسرائيلي. يوضح الشكل أيضاً أن مستويات الناتج المحلي المسجلة في عامي الحرب 2024 و2025، ما تزال أدنى من قيمة الناتج المحلي في العام 2012. وهو ما يعني أن حروب إسرائيل

الاقتصادية، وهذا يدل على عمق التأثير العكسي للحرب على الأداء الفلسطيني، ومدى صعوبة تعافي الاقتصاد المحلي.

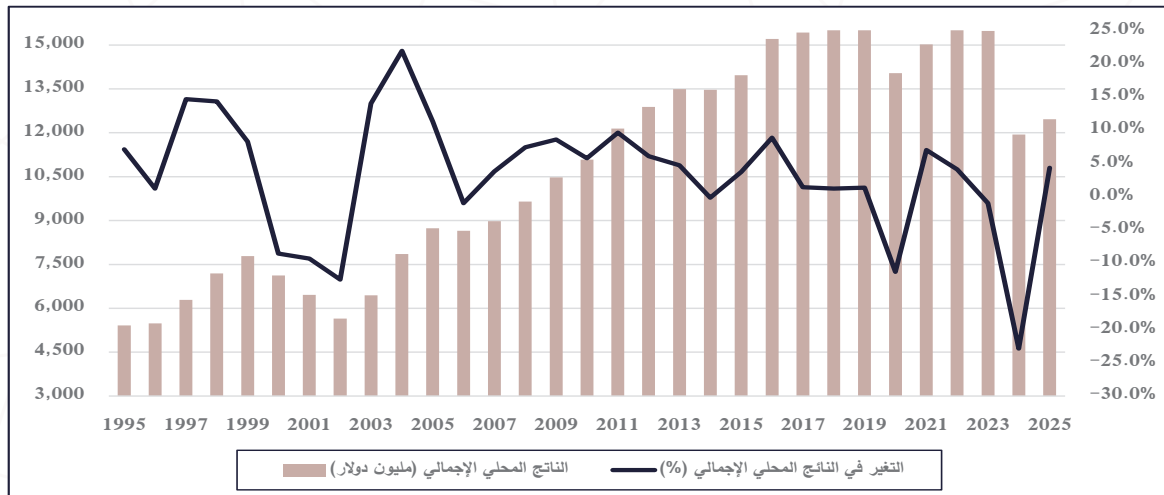
من جانب الإنفاق، وكما يوضح الجدول 1، شهد الاستهلاك الخاص ارتفاعاً بنسبة 6.8% في العام 2025 مقارنة مع العام السابق، كما شهد الاستثمار ارتفاعاً بنسبة 4.6%. في حين شهد الإنفاق العام تراجعاً بنسبة 7.7% مع استمرار احتجاز أموال المقاصة. إضافة إلى ذلك، شهد كل من التصدير والاستيراد تراجعاً بنسبة 8.3%، و0.2% على الترتيب خلال نفس فترة المقارنة. وتدلل الأرقام على أن الاقتصاد الفلسطيني استخدم لأغراض الاستهلاك والاستثمار مواردًا تزيد بنحو 32% عما قام الاقتصاد بإنتاجه محلياً في العام 2025 (54% في حال إضافة الصادرات). وهذه النسبة هي ذاتها قبل عام.

يوضح الشكل 2 التذبذب الحاد في معدلات نمو الاقتصاد السنوية، وهذا يعود أساساً إلى أن العوامل التي تؤثر على الأداء الاقتصادي في فلسطين خارجية ومتقلبة بدورها (مثل تحويلات المقاصة، والمساعدات، وتحويلات العمال في إسرائيل). شهدت تحويلات المقاصة وتحويلات العمال في إسرائيل تراجعاً حاداً عن المستويات المسجلة ما قبل الحرب، في ظل استمرار الجانب الإسرائيلي في احتجاز أموال المقاصة ووقف تحويلها منذ شهر حزيران 2025.

جدول 1: متغيرات الحسابات القومية الرئيسية في فلسطين خلال الأعوام 2025-2020 (بالأسعار الثابتة، مليون دولار)

المتغير	2025	2024	2023	2022	2021	2020
الناتج المحلي الإجمالي	12,462.9	11,944.0	15,483.0	15,635.0	15,021.7	14,037.4
صافي الدخل من الخارج	789.5	667.7	2,549.0	3,226.0	2,691.4	1,995.3
- صافي تعويضات العاملين	515.4	393.9	2,335.1	3,105.5	2,591.0	1,943.9
- صافي دخل الملكية	274.1	273.8	213.9	120.5	100.4	51.4
الدخل القومي الإجمالي	13,252.4	12,611.7	18,032.0	18,861.0	17,713.1	16,032.7
صافي التحويلات الجارية من الخارج	1,152.9	1,022.8	1,562.2	1,785.7	1,269.3	1,140.5
الدخل القومي المتاح الإجمالي	14,405.3	13,634.5	19,594.2	20,646.7	18,982.4	17,173.2

شكل 2: معدلات التغير الحقيقية وقيم الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة، 2015 سنة الأساس) خلال الأعوام 1995-2025 (التغير السنوي مقارنة مع العام السابق %)

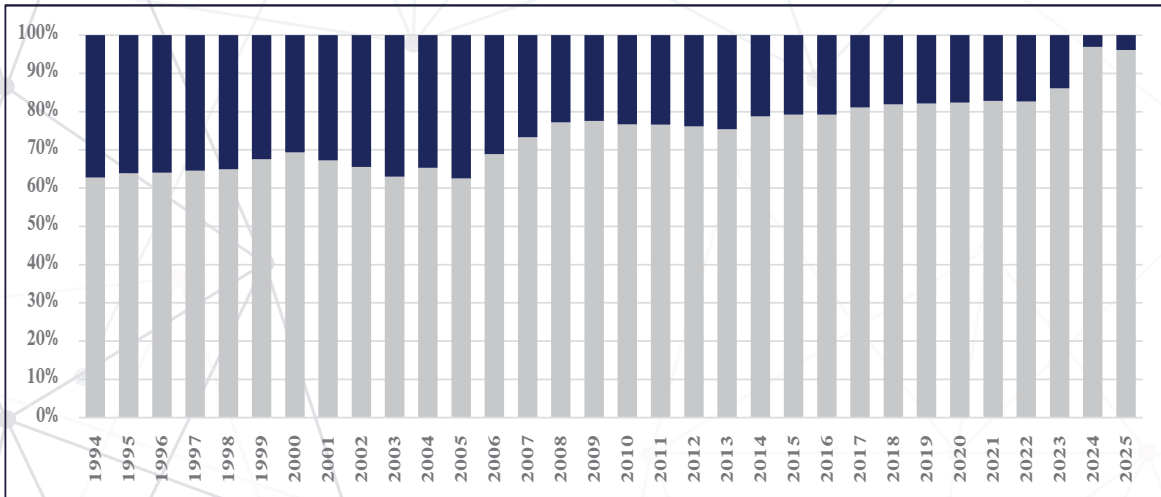


وبقيدها المستجدة في السنوات الأخيرة، أدت عملياً إلى محو كافة الجهود الإنمائية (المتواضعة أصلاً) التي تحققت حتى العام 2012.

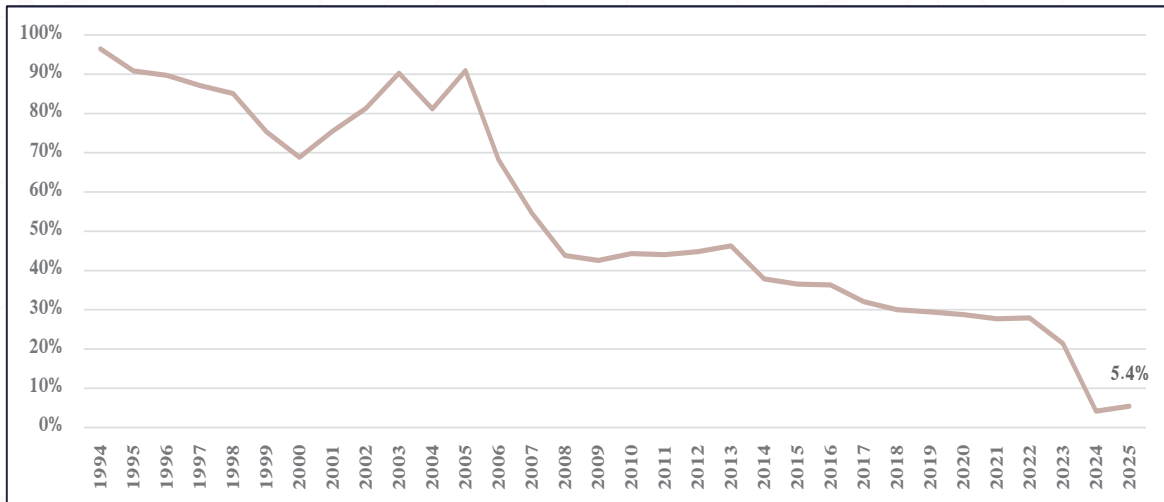
• يوضح الشكل 3 تقلص مساهمة قطاع غزة في الناتج المحلي الفلسطيني خلال العقود الثلاثة الماضية، وما ترتب عليه بالتالي من اتساع الفجوة بين الضفة والقطاع في المساهمة في الاقتصاد المحلي. إذ انخفضت مساهمة قطاع غزة في الاقتصاد الفلسطيني من نحو 37.6% في العام 1994 لتصل إلى حوالي 3.9% نهاية العام 2025. يعزى هذا الانخفاض إلى تباطؤ وتذبذب معدل النمو الاقتصادي في القطاع، خاصة بعد الحصار الإسرائيلي المشدد الذي فرض عليه منذ العام 2006. كما أن حصة الفرد من الناتج المحلي الحقيقي في القطاع تأكلت بشكل كبير بين 1994 و2025. ولقد انعكس اتساع الفجوة بين الضفة والقطاع في المساهمة في الاقتصاد الكلي في زيادة الفجوة في حصة الفرد من الناتج المحلي بينهما لتصبح حصة الفرد من الناتج المحلي في قطاع غزة مع نهاية العام 2025 أقل من 6% من حصة الفرد في الضفة الغربية، بعد أن كانت الفجوة ضئيلة قبل قرابة ثلاثة عقود من الزمن (انظر الشكل 4).

• يوضح الشكل 5 أن مساهمة القطاعات الإنتاجية شهدت تدهوراً ملحوظاً خلال العقود الثلاثة الماضية بالمقارنة مع المستويات المسجلة في فترة التسعينيات. واستمرت هذه المساهمة بالانحدار لصالح القطاعات الخدمية (الأعلى مساهمة في الاقتصاد المحلي). من المهم ملاحظة أن حصة الصناعة والزراعة في الناتج المحلي الفلسطيني هبطت من 22.2% و12.1% على التوالي في العام 1994 إلى 16.5% و5.0% نهاية العام 2025.

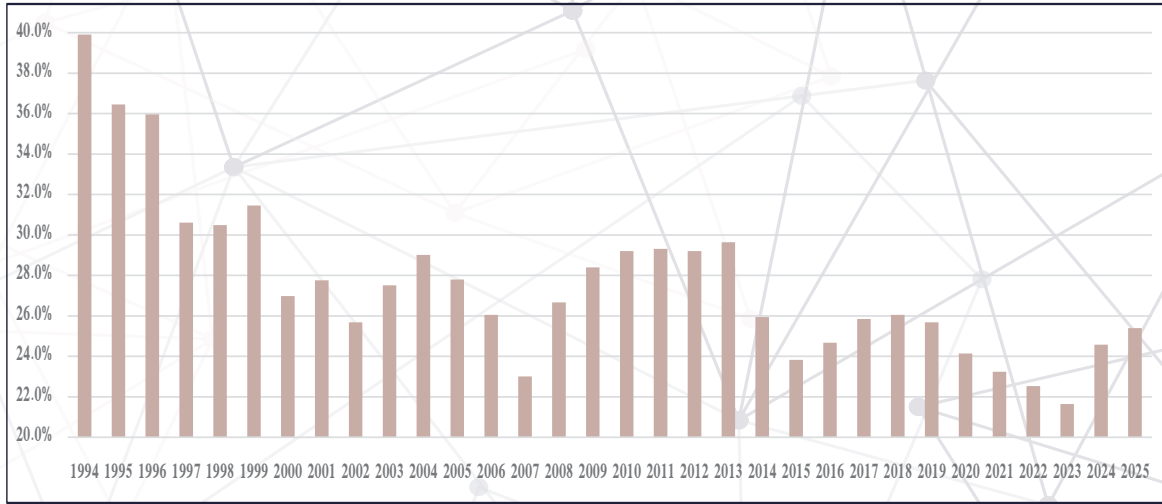
شكل 3: مساهمة قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني خلال الأعوام 1994-2025 (نسبة مئوية)



شكل 4: نسبة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة إلى حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في القطاع خلال الأعوام 1994-2025



شكل 5: القيمة المضافة للأنشطة الإنتاجية فلسطين خلال الأعوام 1994-2025 (بالأسعار الثابتة، نسبة مئوية)



جدول 2: التبدل في الإنفاق على الناتج المحلي في فلسطين ومساهمة مكونات الطلب في التغير بين العامين 2024 و2025 (نسبة مئوية)

المساهمة في التغير %	التغير (%)	التغير في الاستخدام النهائي
5.8	6.8	التغير في الاستهلاك الخاص
(1.4)	(7.7)	(+) التغير في الاستهلاك العام
1.3	4.6	(+) التغير في الاستثمار
(2.0)	(8.3)	(+) التغير في الصادرات
(0.1)	(0.2)	(-) التغير في الواردات
0.5	(34.4)	(+) التغير في صافي السهو والخطأ
4.3	4.3	الناتج المحلي

الهوة بين ما يقوم الاقتصاد باستهلاكه وتصديره وبين ما يتم إنتاجه محلياً تعني أن الناتج المحلي الإجمالي لا يعبر عن الموارد الفعلية المتاحة للاستهلاك والاستثمار في بلد ما. ذلك لأنه يقيس الدخل المتولد محلياً فقط، ولا يأخذ بالحسبان التحويلات والهبات من الخارج. يوضح الجدول 2 تقلص الفجوة بين الدخل المتاح والناتج المحلي خلال عامي الحرب (2024 و2025) بالمقارنة مع الأعوام السابقة، بسبب تراجع تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، والتحويلات الخارجية. كان الدخل المتاح (التصرفي) في فلسطين العام 2025 أعلى بنسبة 15.6% من الناتج المحلي (26.6% في العام 2023). كما يلاحظ أن الدخل من تحويلات العمالة الفلسطينية، القسم الأكبر منهم يعملون في إسرائيل والمستعمرات، بلغ نحو 3.6% من إجمالي الدخل المتاح (11.9% في العام 2023 و15.0% في العام 2022).

2. سوق العمل¹

الربع الرابع 2025

أماكن العمل في إسرائيل. فيما يلي رصد لأبرز سمات العمالة في الضفة الغربية فقط، نظراً لأن التشغيل في قطاع غزة تعرض لانهايار تام.

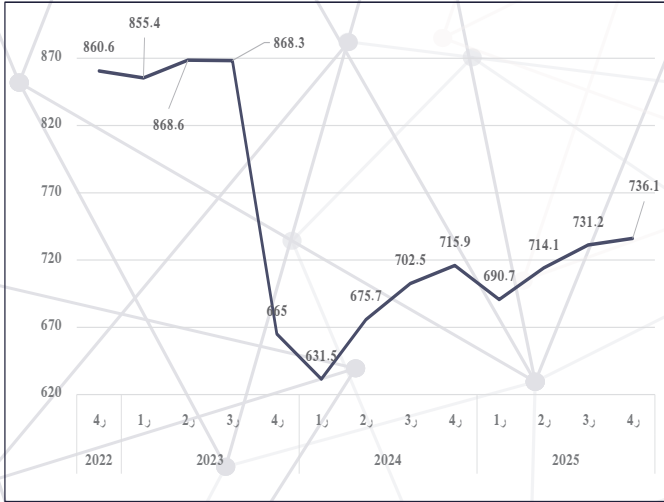
• **نسبة المشاركة:** هي نسبة القوى العاملة إلى القوى البشرية. وكلما كانت النسبة أعلى، كان عبء الإعالة على كاهل كل شخص يعمل أقل. ونسبة المشاركة متدنية بشكل عام في فلسطين وفي المنطقة العربية، نتيجة تدني مشاركة المرأة في سوق العمل. بلغت نسبة المشاركة في الضفة الغربية في الربع الرابع 2025 نحو 45.4% (46.1% في الربع السابق) بواقع 71.5% لدى الذكور و18.6% عند الإناث (انظر الجدول 1).

• **عدد العاملين:** ارتفع العدد الكلي للعاملين من الضفة الغربية بنسبة 0.7% بين الربع الرابع 2025 والربع السابق، وبنسبة 2.8% مع الربع المناظر ليصل إلى 736.1 ألف فرد. وهذا أدنى بنسبة 15.2% من عدد العاملين في الضفة الغربية ما قبل الحرب، أي في الربع الثالث 2023 (انظر الشكل 1).

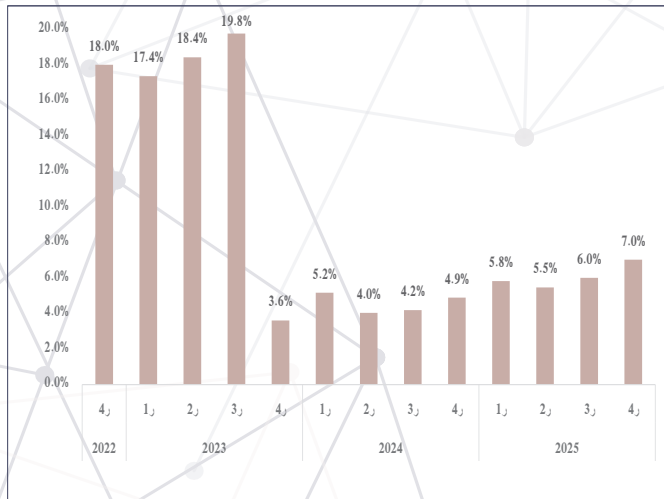
• شهدت بعض مؤشرات سوق العمل في الضفة الغربية تحسناً طفيفاً في الربع الرابع 2025، مقارنة بالربعين السابق والمناظر. لكن وبالمجمل، لم يتعاف سوق العمل في الضفة الغربية من التداعيات السلبية للحرب، إذ لا تزال مستويات التشغيل في السوق المحلي أدنى بشكل ملموس من المستويات المسجلة ما قبل الحرب. كذلك فإن معدلات البطالة المسجلة منذ صدمة الحرب ما زالت أعلى بشكل حاد من المعدلات المسجلة قبلها. ولا تزال السمات العامة لسوق العمل في الضفة الغربية عرضة للتأثر بالخنق الإسرائيلي على حرية الحركة في وبين محافظات الضفة، والحيولة دون وصول العمالة الفلسطينية إلى

1 أشرنا في الأعداد السابقة من المراقب إلى أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني اكتفى برصد سمات سوق العمل في الضفة الغربية، وذلك لأن الحرب والتدمير الواسع في قطاع غزة أدى إلى آثار سلبية هائلة على التشغيل ومقومات الحياة في القطاع. بالتالي فإن المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بقياس سمات القوى العاملة لم تعد واقعية ولا تنطبق على قطاع غزة. مصدر الأرقام في هذا القسم: المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2025). مسوحات القوى العاملة الربعية، الربع الثالث 2025، رام الله، فلسطين.

شكل 1: عدد العاملين في الضفة الغربية خلال الفترة 2022-2025 حسب الربع (ألف عامل)



شكل 2: نسبة العاملين في إسرائيل والمستعمرات من إجمالي العاملين من الضفة الغربية خلال الفترة 2025-2022 حسب الربع (%)



شيكل لعمال النقل والتخزين والاتصالات، و80.7 شيكل لعمال الزراعة. ومتوسط أجر العامل في الضفة يعادل 52.8% من متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات. ويتباين المتوسط الأخير بين 299.7 شيكل لعمال البناء والتشييد، و130.8 شيكل لعمال الزراعة.

● الحد الأدنى للأجور: يبلغ الحد الأدنى الرسمي للأجر الشهري في فلسطين 1,880 شيكل. ووصلت نسبة المستخدمين بأجر الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى في القطاع الخاص في

وتوزع العاملين من الضفة الغربية بين 72.3% في القطاع الخاص، و16.8% في القطاع العام، و7.0% في إسرائيل والمستعمرات، و3.9% في القطاع الأهلي.

● العمالة في إسرائيل والمستعمرات: ارتفع عدد العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات من 44 ألف عامل في الربع الثالث 2025 إلى نحو 51.8 ألف عامل في الربع الرابع 2025 (39.4% منهم يعملون في المستعمرات). وازداد هذا العدد بمقدار 16.7 ألف عامل مقارنة بالربع المناظر. وتوزع هؤلاء بين 26.8% يعملون بتصريح و40.7% بدون تصريح، و32.4% من حملة الهوية الزرقاء. وعلى الرغم من الارتفاع في عدد العاملين في إسرائيل والمستعمرات إلا أن نسبتهم إلى إجمالي العاملين من الضفة الغربية ما زالت أدنى بشكل ملحوظ عما كانت عليه ما قبل الحرب (انظر الشكل 2). ويبين الشكل 3 تغييراً ملحوظاً في التوزيع القطاعي للعمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات في الربع الرابع 2025 مقارنة بما كان عليه الحال عشية الحرب، خاصة بالنسبة للتراجع الملحوظ في نسبة العاملين في نشاط التشييد والبناء.

● في ظل استمرار الحرب، وعدم تمكن غالبية الأفراد الذين كانوا يعملون سابقاً في سوق العمل الإسرائيلي من الحصول على فرص عمل في السوق المحلي، تدهورت حالتهم المعيشية، وازدادت حدة معاناتهم الاقتصادية، الأمر الذي اضطرهم للبحث مجدداً عن فرص عمل غير رسمية داخل إسرائيل، معرضين حياتهم للخطر. وقد نجح جزء من هؤلاء في العودة للعمل هناك، إذ دخل غالبيتهم تهرباً بعد معاناة طويلة، ودفع مبالغ مالية كعمولات للسماسرة والمهربين. ويظهر الشكل 4 تزايداً ملحوظاً في عدد العمال الفلسطينيين الذين يعملون دون تصريح في إسرائيل والمستعمرات منذ الربع الثالث من العام 2024.

● البطالة: بلغ معدل البطالة في الضفة الغربية 27.5% في الربع الرابع 2025، وهذا أدنى بمقدار نقطة مئوية واحدة عن الربع السابق، و1.3 نقطة مئوية عن الربع المناظر، لكنه أعلى بمقدار 14.6 نقطة مئوية عن الربع الثالث 2023 (عشية الحرب، انظر الجدول 2). كما وصل معدل البطالة لدى فئة الشباب (19-29) سنة الخريجين من حملة الدبلوم المتوسط فأعلى نحو 37.5%، بواقع 28.3% لدى الذكور، مقابل 44.5% لدى الإناث.

● الأجور: بلغ متوسط الأجر اليومي للعاملين في الضفة 135.6 شيكل في الربع الرابع 2025. وتباين هذا المتوسط بين 189.1

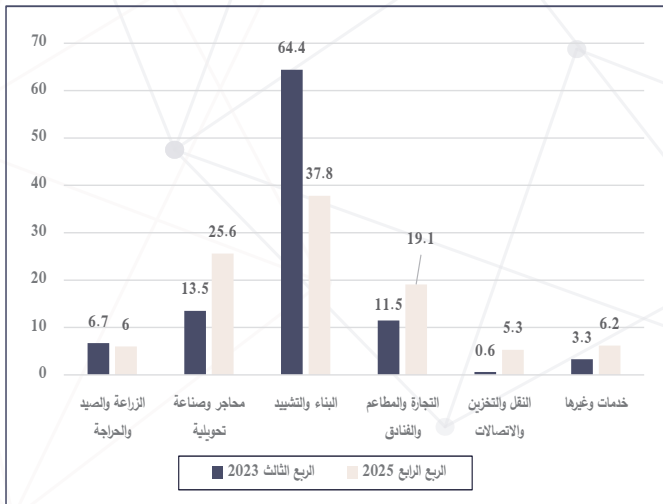
جدول 1: نسبة المشاركة في القوى العاملة في الضفة الغربية خلال الفترة 2025-2023 حسب الربع (%)

المؤشر	2025				2024				2023			
	4ر	3ر	2ر	1ر	4ر	3ر	2ر	1ر	4ر	3ر	2ر	1ر
نسبة المشاركة	45.4	46.1	45.4	45.2	46.1	46.9	45.6	45.6	46.5	47.3	47.8	47.7
ذكور	71.5	72.4	72.1	72.0	73.7	74.3	72.6	73.1	74.8	76.0	75.3	75.9
إناث	18.6	18.9	17.8	17.5	17.6	18.5	17.6	17.2	17.2	17.6	19.5	18.7

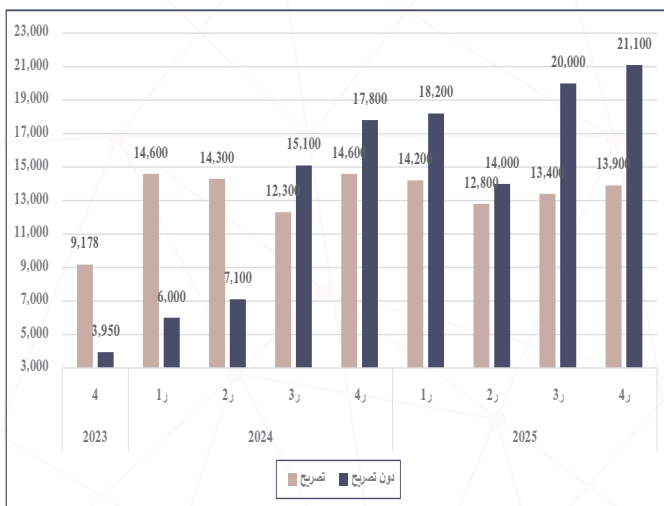
جدول 2: معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة في الضفة الغربية خلال الفترة 2023-2025 حسب الربع (%)

المؤشر	2025				2024				2023			
	ر4	ر3	ر2	ر1	ر4	ر3	ر2	ر1	ر4	ر3	ر2	ر1
معدل البطالة	27.5	28.5	28.6	30.2	28.8	30.7	31.1	35.2	33.2	12.9	13.4	14
الذكور	27.6	28.1	28.3	29.8	29.1	31	31.4	35.6	35.2	10.2	10.6	11.7
الإناث	26.9	30.2	29.8	31.9	27.7	29.6	29.8	33.4	24.3	24.9	24.7	23.9

شكل 3: التوزيع النسبي للعمال من الضفة الغربية في إسرائيل حسب النشاط الاقتصادي (%)



شكل 4: عدد العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات في الأعوام 2023-2025 حسب الربع وحيازة التصريح (عامل)



• الحد الأدنى للأجور: بلغت نسبة المستخدمين بأجر الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى في القطاع الخاص في الضفة الغربية في العام 2025 نحو 16% (40 ألف عامل)، وهي النسبة ذاتها في العام السابق. بمتوسط أجر شهري يعادل 1,451 شيكل في العام 2025 مقارنة مع 1,423 شيكل في العام 2024.

الضفة الغربية نحو 14.6% (40 ألف عامل) في الربع الرابع 2025 مقارنة مع 16.3% في الربع المناظر (44.0 ألف عامل). بمتوسط أجر شهري لهؤلاء بلغ 1,442 في الربع الرابع 2025 مقارنة مع 1,432 شيكل في الربع المناظر 2024.

العام 2025

- نسبة المشاركة: بلغت نسبة المشاركة في الضفة الغربية في العام 2025 نحو 45.5% (46.1% في العام 2024) بواقع 72.0% لدى الذكور و18.2% عند الإناث.
- عدد العاملين: ارتفع العدد الإجمالي للعاملين من الضفة الغربية بنسبة 5.4% (ما يعادل 36.6 ألف عامل) بين عامي 2024 و2025، ليصل إلى 718 ألف فرد. وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة ارتفاع عدد العاملين في السوق المحلي بمقدار 24 ألف عامل، وعدد العاملين في إسرائيل والمستعمرات بمقدار 12.7 ألف عامل. ومع ذلك، لا يزال العدد الإجمالي للعاملين من الضفة الغربية في عام 2025 أقل بنحو 11.8% من إجمالي عددهم في عام 2023.
- العمالة في إسرائيل والمستعمرات: ارتفع عدد العاملين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات من 31.2 ألف عامل في عام 2024 إلى نحو 43.8 ألف عامل في عام 2025 (بواقع 38.5% منهم يعملون في المستعمرات). وانعكس هذا الارتفاع على نسبة العاملين في إسرائيل والمستعمرات إلى إجمالي العاملين من الضفة الغربية، إذ ارتفعت من نحو 4.6% في عام 2024 إلى 6.1% في عام 2025. ومع ذلك، لا تزال أعداد العاملين من الضفة في إسرائيل والمستعمرات أقل بشكل ملحوظ من مستوياتها المسجلة في عام 2023، حين بلغ عددهم آنذاك نحو 126.1 ألف عامل، مشكلين ما نسبته 15.5% من إجمالي العاملين من الضفة الغربية.
- البطالة: بلغ معدل البطالة في الضفة الغربية نحو 28.7% في العام 2025، وهذا أدنى بمقدار 2.8 نقطة مئوية عن العام 2024، ولكنه أعلى بمقدار 10.3 نقطة مئوية عن العام 2023. وقد بلغ معدل البطالة لدى الذكور في العام 2025 نحو 28.5%، مقابل 29.7% لدى الإناث.
- الأجور: وصل متوسط الأجر اليومي للعاملين في الضفة إلى 136.2 شيكل في العام 2025، مقارنة مع 136.5 شيكل في العام 2024. وتباين هذا المتوسط بين 185.4 شيكل لعمال النقل والتخزين والاتصالات، و86.6 شيكل لعمال الزراعة.

3- المالية العامة¹

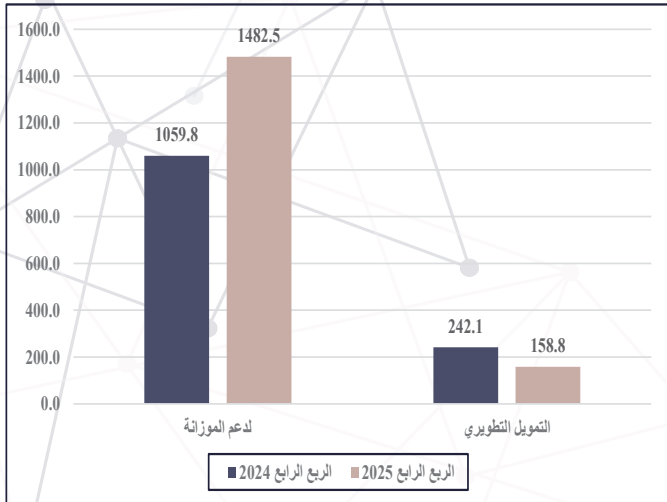
الربع الرابع 2025

جدول 1: إيرادات ونفقات الموازنة العامة على الأساس النقدي (مليون شيكل)

البند	ر 2024	ر 2025	ر 2024	ر 2025
مجموع الإيرادات	2,914.8	2,433.6	11,653.9	11,230.7
إيرادات المقاصة	1,710.2	1,075.4	6,856.8	6,155.7
إيرادات ضريبية	842.5	988.3	3,208.1	3,219.1
إيرادات غير ضريبية	270.7	297.8	1,270.4	1,525.5
متحصلات مخصصة	95.6	73.6	369.6	360.4
الرجوعات الضريبية (-)	4.2	1.5	50.9	30.0
مجموع النفقات	4,520.4	3,483.2	14,380.4	12,912.4
الأجور والرواتب	1,811.2	1,342.3	6,128.5	5,834.6
غير الأجور	2,043.9	1,359.8	5,795.8	5,095.5
صافي الإقراض	345.5	575.1	1,481.0	1,274.8
مدفوعات مخصصة	52.5	26.5	347.6	164.8
إنفاق تطويري	267.3	179.5	627.5	542.7
الرصيد قبل المنح والمساعدات	(1,605.6)	(1,049.6)	(2,726.5)	(1,681.7)

*الأرقام بين الأقواس سالبة.

شكل 1: المنح والمساعدات الخارجية في الربعين الرابع 2024 والربع 2025 (مليون شيكل)



الدين العام الحكومي: ارتفع الدين العام الحكومي (محلي وخارجي) مقومًا بالدولار نهاية الربع الرابع 2025 بنحو 13.9% مقارنة بالربع المناظر، ووصل إلى 4.8 مليار دولار (ما يعادل 15.3 مليار شيكل). وهو مستوى قريب مما كان عليه نهاية الربع الثالث 2025. وبلغت حصة الدين المحلي منه حوالي 71.6%، مقابل 28.4% للدين الخارجي (انظر الشكل 2).

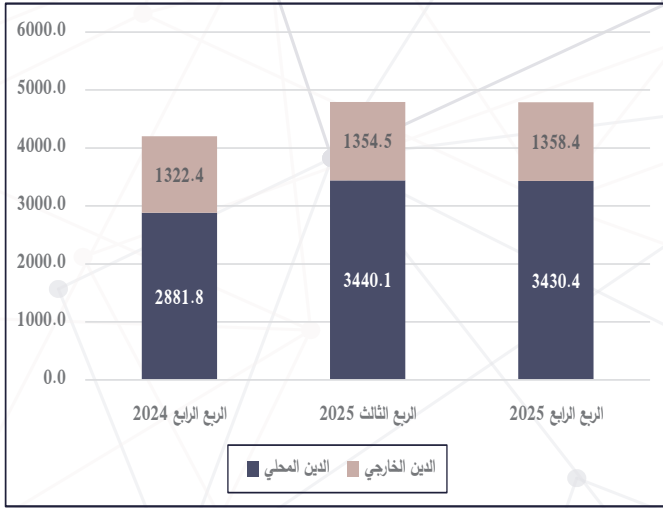
• **الإيرادات العامة:** إيرادات المقاصة على أساس نقدي هي عبارة عن المبالغ المحولة إلى الحكومة الفلسطينية من إسرائيل عبر البنوك، بالإضافة إلى المبالغ التي تخصصها إسرائيل لتسديد مدفوعات المياه، والكهرباء، والصرف الصحي، والمستشفيات. وفي حال لم يتم تحويل أية مبالغ نقدية، فإن مبالغ المقاصة المسجلة تعبر فقط عن الخصومات. بلغت إيرادات المقاصة على الأساس النقدي نحو 1.1 مليار شيكل خلال الربع الرابع 2025، مقارنة مع 1.7 مليار شيكل في الربع المناظر. ويجدر الذكر أن إسرائيل توقفت عن تحويل أي مبالغ نقدية منذ شهر حزيران من العام 2025، أي أن الحكومة الفلسطينية لم تتسلم إيرادات نقدية من المقاصة في الربع الرابع. وهو ما انعكس في أزمة سيولة حادة لدى الخزينة العامة، وفرض قيودًا كبيرة على قدرة الحكومة على تسديد التزاماتها. بالمقابل، ارتفعت إيرادات الجباية المحلية في الربع الرابع بنسبة 12.5% مقارنة بالربع المناظر، لتصل إلى حوالي 1.4 مليار شيكل (انظر الجدول 1). كذلك ارتفعت قيمة المنح والمساعدات الخارجية إلى حوالي 1.6 مليار شيكل، مقارنة مع 1.3 مليار شيكل في الربع المناظر (انظر الشكل 1). وفي المحصلة، بلغ صافي الإيرادات العامة والمنح المتحصلة خلال الربع الرابع 2025 حوالي 4.1 مليار شيكل، مقارنة بحوالي 4.2 مليار شيكل خلال الربع المناظر.

• **النفقات العامة:** انخفض الإنفاق العام الفعلي خلال الربع الرابع 2025 بنسبة 22.9% مقارنة بالربع المناظر، ليلغ حوالي 3.5 مليار شيكل (انظر الجدول 1). وتحقق هذا نتيجة انخفاض فاتورة الأجور والرواتب، وفق الأساس النقدي، بنسبة 25.9% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 1.3 مليار شيكل. كما انخفضت نفقات غير الأجور الفعلية بنسبة 33.5% خلال نفس فترة المقارنة، لتبلغ حوالي 1.4 مليار شيكل. بالمقابل، ارتفع بند صافي الإقراض في هذا الربع إلى 575.1 مليون شيكل، مقارنة مع حوالي 345.5 مليون شيكل خلال الربع المناظر. أما بالنسبة إلى الإنفاق التطويري الفعلي فقد بلغ حوالي 179.5 مليون شيكل، مقارنة بنحو 267.3 مليون شيكل خلال الربع المناظر. وبالإجمال، شكلت النفقات العامة الفعلية ما نسبته 65% من النفقات المستحقة، والتي بلغت حوالي 5.4 مليار شيكل خلال هذا الربع، وهو ما يعني تراكم متأخرات جديدة على الحكومة. بلغت قيمة إجمالي المتأخرات خلال الربع الرابع 2025 حوالي 1.9 مليار شيكل، بالمقابل استطاعت الحكومة خلال هذا الربع سداد حوالي 0.2 مليار شيكل من متأخرات السنوات السابقة.

• **الفائض/العجز المالي:** تبعًا للتطورات على جانبي الإيرادات والنفقات في الربع الرابع 2025، حقق الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات الخارجية، عجزًا بلغ حوالي المليار شيكل على الأساس النقدي. أما على أساس الالتزام فلقد وصل العجز إلى 1.4 مليار شيكل.

1 مصدر البيانات في هذا القسم هو: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2025: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (كانون الأول، 2025). وهي بيانات أولية قابلة للتعديل والتنقيح.

شكل 2: الدين العام الحكومي موزعا بين الخارجي والمحلي (مليون دولار)



الجباية المحلية وفق الأساس النقدي)، في حين وصلت الالتزامات المالية المستحقة إلى حوالي 18.8 مليار شيكل، وهو ما يعكس فجوة تمويلية تقارب 7.6 مليار شيكل بين الموارد المتاحة والالتزامات المترتبة على الحكومة خلال العام (أساس التزام). ولقد ساهمت المنح والمساعدات الخارجية بتخفيض هذه الفجوة إلى حوالي 4.4 مليار شيكل.

مليار دولار حتى نهاية العام 2025، ما يمثل 26.6% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف. كما أظهرت البيانات زيادة طفيفة في التمويل للقطاع الخاص بمعدل 1.2% (تراجع بمعدل 5.1% عند تحييد أثر سعر الصرف) ليصل إلى 9.2 مليار دولار، ما يمثل 73.4% من إجمالي التسهيلات. وتعود الزيادة الطفيفة في الائتمان إلى القطاع الخاص إلى تراجع الطلب عليه من جهة، خاصة من القطاعات الأكثر تأثراً بالحرب، وإلى تشدد وحذر المصارف في منح الائتمان في ظل الظروف الاستثنائية لتقليل المخاطر الائتمانية من جهة أخرى.

الائتمان القطاعي: تباينت تغيرات الائتمان على مستوى القطاعات الاقتصادية، إذ أظهرت قطاعات تمويل السلع الاستهلاكية والزراعة والثروة الحيوانية وتطوير الأراضي تراجعاً ملحوظاً في إجمالي تمويلها القائم، في حين أظهرت بعض القطاعات أداءً مستقرّاً أو تراجعاً طفيفاً، مثل قطاع العقارات والإنشاءات وتمويل شراء السيارات. في المقابل، شهد الائتمان القائم لقطاع التجارة والخدمات ارتفاعاً خلال الفترة (الجدول 1).

ودائع العملاء: شهدت ودائع العملاء لدى الجهاز المصرفي ارتفاعاً خلال العام 2025 مقارنة مع نهاية 2024 بنسبة 16.4% لتصل إلى 21.9 مليار دولار. ويعود هذا النمو بدرجة أساسية

العام 2025

- **الإيرادات العامة:** انخفضت إيرادات المقاصة على الأساس النقدي في العام 2025 بنسبة 10.2% مقارنة بالعام 2024، لتبلغ حوالي 6.2 مليار شيكل، فيما ارتفعت إيرادات الجباية المحلية بنسبة 5.3% لتبلغ حوالي 5.1 مليار شيكل. وفي المحصلة انخفض إجمالي الإيرادات العامة (جباية محلية ومقاصة) بنسبة 3.6%، لتبلغ حوالي 11.2 مليار شيكل.
- **النفقات العامة:** انخفضت النفقات العامة الفعلية في العام 2025 بنسبة 10.2% مقارنة مع العام 2024، لتبلغ حوالي 12.9 مليار شيكل. وتحقق هذا نتيجة انخفاض بند الأجور والرواتب بنسبة 4.8% ليبلغ حوالي 5.8 مليار شيكل. وانخفاض نفقات غير الأجور بنسبة 12.1% لتبلغ حوالي 5.1 مليار شيكل. شكلت النفقات العامة الفعلية ما نسبته 68.5% من النفقات المستحقة، والتي بلغت حوالي 18.8 مليار شيكل خلال العام 2025.
- **الفائض/العجز المالي:** بلغ العجز في الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات على أساس الالتزام حوالي 3.6 مليار شيكل العام 2025. إلا أن هذا الرصيد لا يعكس بشكل كامل حقيقة الوضع المالي الفعلي الذي تواجهه المالية العامة، في ظل الاقتطاعات والحجوزات الإسرائيلية من أموال المقاصة. تشير البيانات إلى أن صافي الإيرادات المحلية المتحصلة فعلياً خلال عام 2025 بلغ نحو 11.2 مليار شيكل (تشمل إيرادات المقاصة وإيرادات

4- القطاع المصرفي¹

- **إجمالي الموجودات:** بلغ إجمالي أصول المصارف المرخصة في فلسطين 28.2 مليار دولار نهاية العام 2025، مرتفعاً بمعدل 15.0% مقارنة بنهاية العام 2024. وجاء هذا الارتفاع نتيجة زيادة النقد (الكاش) في خزائن المصارف، إضافة إلى التوسع في الائتمان الحكومي. كما أدى تراجع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل خلال الفترة إلى زيادة في قيمة أصول المصارف عند تقويمها بالدولار، علماً بأن معدل نمو الأصول بلغ 8.5% عند تحييد أثر سعر الصرف.
- **التسهيلات الائتمانية:** ارتفعت محفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف بنسبة 5.4% مقارنة بنهاية 2025 لتصل إلى 12.6 مليار دولار (انظر الجدول 1). وجاءت هذه الزيادة مدفوعة بشكل رئيس بارتفاع التمويل الممنوح للقطاع العام، خاصة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة. فقد ارتفعت التسهيلات الائتمانية القائمة الممنوحة للقطاع العام بحوالي 19% مقارنة مع نهاية العام السابق (12%) عند تحييد أثر سعر الصرف). وقد بلغ التمويل الممنوح للحكومة حوالي 3.3

1 مصدر البيانات في هذا القسم: سلطة النقد الفلسطينية، كانون أول 2025، الميزانية المجمعة للمصارف، قائمة الأرباح والخسائر، وقاعدة بيانات سلطة النقد. وهي بيانات أولية قابلة للتعديل.

جدول 1: التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية (مليون دولار)

البند	2025				2024			
	ر4	ر3	ر2	ر1	ر4	ر3	ر2	ر1
القطاع العام	3,352.5	3,345.4	3,132.4	2,711.3	2,819.4	2,720.1	2,558.1	2,317.2
العقارات والإنشاءات	2,378.2	2,342.3	2,315.5	2,341.8	2,372.9	2,401.1	2,370.5	2,388.5
التعدين والصناعة	647.8	651.6	677.8	658.1	662.2	652.4	671.2	687.7
التجارة	2,041.2	1,997.8	1,998.1	1,946.3	1,930.2	1,968.8	1,940.3	2,031.7
الخدمات	1,145.4	1,244.9	1,258.1	1,223.8	1,070.6	1,105.1	1,089.7	1,109.5
تمويل شراء السيارات	412.9	414.0	423.7	415.2	410.9	472.0	477.8	499.2
تمويل السلع الاستهلاكية	1,350.8	1,390.3	1,342.1	1,326.3	1,397.3	1,367.2	1,307.5	1,284.1
أخرى في القطاع الخاص*	1,259.1	1,425.6	1,537.0	1,320.8	1,283.7	1,318.5	1,401.4	1,410.2
المجموع	12,587.9	12,811.9	12,684.8	11,943.6	11,947.2	12,005.2	11,816.5	11,728.1

*الأخرى في القطاع الخاص تشمل التسهيلات الممنوحة لكل من تطوير الأراضي والزراعة والثروة الحيوانية، وقطاع السياحة والفنادق والمطاعم، وقطاع النقل والمواصلات، إضافة لتمويل الاستثمار بالأسهم، والتسهيلات الأخرى غير المصنفة.

جدول 2: توزع ودائع الجمهور (مليون دولار)

البند	2025				2024			
	ر4	ر3	ر2	ر1	ر4	ر3	ر2	ر1
قطاع عام	851.3	748.2	857.2	661.0	735.7	743.3	604.3	615.8
الجهة المودعة	21,011.1	20,538.9	20,090.4	18,595.5	18,040.4	17,555.1	17,004.6	17,073.2
المنطقة	16,804.8	16,376.4	16,438.4	15,531.8	15,420.4	15,414.3	15,104.2	15,443.6
الضفة الغربية	5,057.6	4,910.7	4,509.2	3,724.6	3,355.7	2,884.1	2,504.70	2,245.4
قطاع غزة	9,419.6	9,045.7	8,786.5	8,055.6	7,722.8	7,567.4	7,067.0	7,005.0
ودائع جارية	7,391.4	7,303.9	7125.6	6,440.4	6,262.6	6,025.0	5,868.7	5,963.5
نوع الوديعة	5,051.4	4,937.5	5035.5	4,760.5	4,790.7	4,706.0	4,673.2	4,720.5
ودائع توفير	9,235.8	8,985.7	8,656.3	7,241.7	7,050.2	6,802.7	6,348.9	6,357.8
ودائع لأجل	8,450.7	8,372.9	8,392.8	8,486.4	8,170.9	8,094.2	7,856.4	7,879.4
العملة	3,508.3	3,395.5	3,287.34	3,103.5	3,055.1	3,014.9	3,007.7	3,061.0
دولار	667.6	533.0	611.2	424.8	499.9	386.6	395.9	390.8
شيكل	21,862.4	21,287.1	20,947.6	19,256.4	18,776.1	18,298.4	17,608.9	17,689.0
دينار أردني								
عملات أخرى								
إجمالي ودائع العملاء	21,862.4	21,287.1	20,947.6	19,256.4	18,776.1	18,298.4	17,608.9	17,689.0

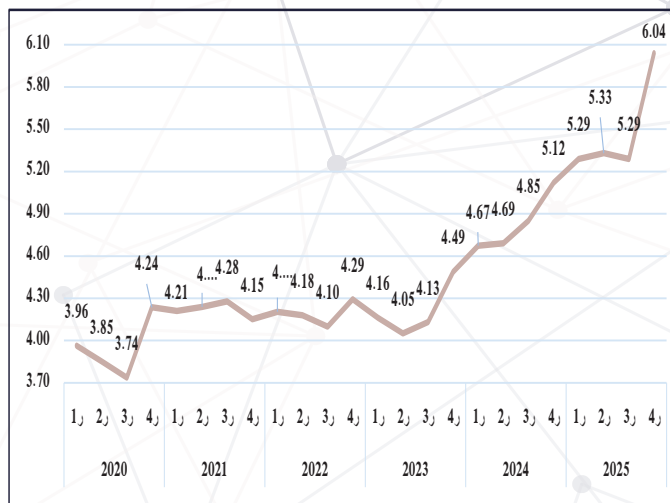
قبل عام لتبلغ 6.5 مليار دولار (بنسبة 39% من ودائع العملاء في الضفة الغربية). كما ارتفعت الودائع بالدينار بنسبة 15% خلال ذات الفترة لتصل إلى 3.3 مليار دولار (بنسبة 19% من الودائع في الضفة الغربية)، في حين تراجعت الودائع بالشيكل بنسبة 4.0%، لتبلغ 6.4 مليار دولار (الجدول 2).

القروض المتعثرة: ارتفعت قيمة القروض المتعثرة لدى المصارف العاملة في فلسطين نهاية العام 2025 بمعدل 24.3% مقارنة بالعام السابق، لتصل قيمتها إلى 760.6 مليون دولار. ويمثل هذا المبلغ حوالي 6.0% من إجمالي قيمة القروض الممنوحة، مقارنة مع 5.1% في العام 2024 (الشكل 1). سجل قطاع تمويل السلع الاستهلاكية ارتفاعاً في قيمة القروض المتعثرة بنسبة 54% بين العامين 2024 و2025. ووصلت نسبة التعثر في قروض هذا القطاع إلى 12.3% مقارنة مع 7.7% في 2024. كذلك الحال في

إلى استمرار الارتفاع في ودائع العملاء في قطاع غزة، والتي ازدادت بنسبة 50.7%، لتتجاوز بذلك 5.0 مليار دولار، مما رفع حصتها من إجمالي ودائع العملاء في فلسطين إلى 23%، مقارنة مع 10% فقط قبل العدوان.² كما شهدت ودائع العملاء في الضفة الغربية ارتفاعاً بشكل ملحوظ وبمعدل 9.0% (ما يعادل 1.4 مليار دولار) نهاية 2025 مقارنة بقيمتها قبل عام، لتصل إلى 16.8 مليار دولار. وجاء هذا الارتفاع بشكل رئيس بسبب زيادة الودائع بالدولار والدينار مقابل تراجع في ودائع العملاء بالشيكل. ارتفعت الودائع بالدولار بحوالي 20% مقارنة بقيمتها

2 أشرنا في الأعداد السابقة إلى أسباب زيادة الودائع في قطاع غزة وهي ثلاثة: (1) دفعت الحرب المواطنين إلى إيداع أموالهم في المصارف لكونه المكان الأكثر أماناً في ظل استباحة الاحتلال لكل شيء. (2) التحويلات المالية من الخارج إلى سكان القطاع. (3) عدم قدرة الموظفين على سحب رواتبهم من المصارف مع تعرض فروع المصارف وأجهزة الصراف الآلي للضرر.

شكل 1: نسبة القروض المتعثرة (نسبة مئوية)



الجدول 3: مصادر إيرادات وإنفاق المصارف المرخصة 2024-2025 (مليون دولار)

2025	2024	
1,010.9	1,034.7	الإيرادات
809.3	855.7	- الدخل من الفوائد
200.7	178.5	- الدخل من غير الفوائد
0.9	0.5	- الحصة من أرباح الشركات التابعة
878.1	991.7	النفقات
542.5	530.4	- نفقات غير الفوائد
290.6	458.4	- المخصصات
45.1	2.9	- الضرائب
132.8	43.1	صافي الدخل (الربح)

جدول 4: أسعار الفائدة على القروض (%)

الدينار	الدولار		الشيكل			
	الإقراض	الإيداع	الإقراض	الإيداع		
5.92	2.57	6.14	2.93	6.81	2.78	2024
5.98	2.75	6.27	2.90	6.64	2.77	
5.99	2.67	5.97	2.86	6.65	2.75	
6.37	2.69	6.01	2.89	6.62	2.86	
5.97	2.65	5.98	2.94	6.41	2.94	2025
6.52	2.72	5.96	2.89	6.36	2.95	
6.48	2.59	6.23	2.81	6.26	2.91	
6.76	2.94	6.15	2.85	6.23	3.12	

قروض قطاع التجارة العامة الذي ارتفعت نسبة التعثر فيه إلى 9.4% مقارنة مع 8.8%. وقطاع العقارات والإنشاءات (ارتفاع نسبة التعثر فيه من 4.6% إلى 5.6%)، وقطاع الصناعة والتعدين (ارتفاع نسبة التعثر إلى 7.8% مقارنة مع 5.2% قبل عام).

• **أرباح المصارف:** حققت المصارف العاملة في فلسطين دخلًا (ربحًا) صافيًا بعد الضرائب بلغ 132.8 مليون دولار في العام 2025. وعلى الرغم من أن أرباح المصارف في هذا العام بلغت ثلاثة أضعاف أرباح العام السابق (نحو 43.1 مليون دولار في 2024)، إلا أن أرباح العام 2025 ما تزال أقل من 42% مما كانت عليه في 2022، السنة السابقة لاندلاع حرب غزة (229 مليون دولار). هذا يعني أن أرباح المصارف تستعيد عافيتها رويدًا رويدًا عقب الحرب، مع الأخذ بعين الاعتبار تداعيات الدمار في قطاع غزة. يوضح الجدول 3 أن ارتفاع أرباح العام 2025 مقارنة بالعام السابق تحققت بسبب انخفاض النفقات (انخفاض المخصصات بشكل أكثر تحديدًا) وليس نتيجة زيادة الإيرادات. لا بل إن إيرادات المصارف في هذا العام كانت أدنى بقليل مما تحققت في العام السابق.

• **أسعار الفائدة:** اتجه المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل نحو الارتفاع على وودائع الدينار وودائع الشيكل خلال الربع الرابع 2025 مقارنة بالربع المناظر، وسجل 2.94% على الودائع بالدينار و 3.12% على الودائع بالشيكل. بالمقابل، سجل معدل العائد على الودائع الآجلة بالدولار تراجعًا طفيفًا خلال ذات الفترة، ليصل إلى 2.85% مقارنة مع 2.89% في الربع المناظر. أما المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض بعملتي الدينار والدولار فشهد ارتفاعًا مقارنة بمستواه في الربع المناظر، فارتفع للقروض بالدينار بحوالي 39 نقطة أساس ليصل إلى 6.76%، وبحوالي 14 نقطة أساس للقروض بالدولار ليصل إلى 6.15%. أما متوسط أسعار الفائدة على القروض الممنوحة بالشيكل فلقد تراجع بشكل ملحوظ خلال ذات الفترة بحوالي 39 نقطة أساس ليصل إلى 6.23% (الجدول 4).

5 القطاع المالي غير المصرفي¹

الربع الرابع 2025

قطاع الأوراق المالية

ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين نهاية الربع الرابع 2025 بنسبة 150% و196% مقارنة مع الربع الثالث عام 2025 والربع المناظر من عام 2024 تواليًا. ويعود هذا التحسن الكبير في معدلات النمو في أنشطة التداول في البورصة إلى الانخفاض الحاد الذي شهدته أنشطة التداول خلال العام 2024 بسبب حرب الإبادة في قطاع غزة. من جهة ثانية، ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المتداولة بنسبة 21.1% في نهاية الربع الرابع 2025 مقارنة بما كانت عليه في نهاية الربع المناظر من العام 2024، كما ارتفعت بنسبة 8.5% عما كانت عليه في نهاية الربع الثالث 2025. وانعكس هذا في ارتفاع نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 3.3 نقطة مئوية عن مستواها نهاية الربع الرابع من العام 2024 (انظر الجدول 1).

جدول 1: أبرز مؤشرات أنشطة التداول في بورصة فلسطين

المؤشر	ر 4 2024	ر 3 2025	ر 4 2025	العام 2024	العام 2025
عدد الأسهم المتداولة	33.3	33.6	43.8	100.4	209.8
قيمة الأسهم المتداولة	49.0	57.6	144.9	164.2	383.2
القيمة السوقية	4,080.1	4,556.0	4,942.8	4,080.1	4,942.8
عدد الصفقات	5,076	6,062	5,739	18,248.0	23,643
عدد جلسات التداول	65	65	65	244.0	244
القيمة السوقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)*	25.5%	26.5%	28.8%	25.5%	28.8%

* تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للأعوام 2024 و2025، لأن القيمة السوقية للأسهم المتداولة هي بالأسعار الجارية

جدول 2: أبرز المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار) في العامين 2024 و2025

البيان	ر 4 2024	ر 3 2025	ر 4 2025	2024	2025
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	383.5	319.5	424.7	383.5	424.7
إجمالي إيرادات عقود التأمين*	363.7	285.1	386.0	363.7	386.0
إجمالي مصاريف عقود التأمين*	336.4	244.7	332.3	336.4	332.3
إجمالي استثمارات شركات التأمين*	294.4	306.9	319.4	294.4	319.4
نسبة الاختراق التأميني (%)**	2.4%	2.7%	2.4%	2.4%	2.7%
الكثافة التأمينية (دولار)**	69.86	76.43	69.86	69.86	76.43

* إجمالي إيرادات عقود التأمين وإجمالي مصاريف عقود التأمين وإجمالي استثمارات شركات التأمين لا يشمل بيانات الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة- اليكو، وبيانات الربع الثالث والربع الرابع من عام 2025 تشمل البيانات المالية الأولية غير المدققة لشركة البركة للتأمين.

** تم الاستناد إلى عدد السكان من تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني "الفلسطينيون في نهاية العام". وإلى بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 2024 الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

في بورصة فلسطين على الارتداد للانخفاض الحاد الذي شهدته أنشطة التداول خلال العام 2024 بسبب الحرب.

قطاع التاجير التمويلي

بلغ إجمالي قيمة عقود التاجير التمويلي 118.15 مليون دولار، نفذت من خلال 1,944 عقدا خلال العام 2025 مسجلة ارتفاعاً ملموساً عما كانت عليه خلال العام 2024 بنسبة 27.4% و12.4% تواليًا. ويلاحظ من الشكل 1 أن المركبات للاستخدام الشخصي والتجاري ما زالت تستحوذ على النسبة الأكبر (92.1%) من محفظة التاجير التمويلي في فلسطين خلال العام 2025. ومن حيث التركيز الجغرافي، يلاحظ أن معظم نشاط التاجير التمويلي يتمركز في محافظتي رام الله و نابلس بنسبة 42.9% و15.8% على التوالي (انظر شكل 2).

قطاع التاجير التمويلي

شهد إجمالي قيمة عقود التمويل التاجيري نهاية الربع الرابع 2025 نمواً بنسبة 25% مقارنة مع الربع الثالث من ذات العام. كما شهد عددها زيادة بمعدل 18% خلال نفس فترة المقارنة. وترافق هذا مع نمو في إجمالي قيمة العقود بنسبة 27%. من جهة ثانية تراجع عدد العقود بنسبة 2.5% بين الربعين المتناظرين، الربع 2025 والربع 2024.

قطاع التأمين

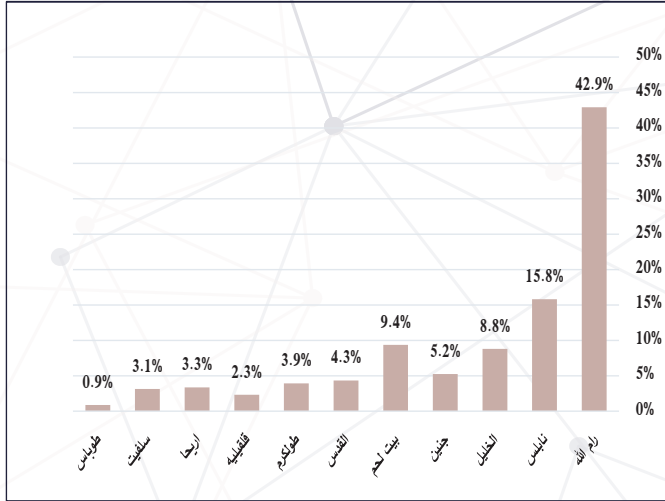
نما إجمالي أقساط التأمين بنسبة 33% نهاية الربع الرابع من العام 2025 مقارنة مع الربع الثالث من ذات العام. وانعكس هذا النمو على كافة المؤشرات التأمينية الواردة في جدول 2، حيث ارتفع إجمالي إيرادات عقود التأمين وإجمالي استثمارات شركات التأمين بنسبة 35% و4% على التوالي في نهاية الربع الرابع من عام 2025 مقارنة مع الربع الثالث من ذات العام.

العام 2025

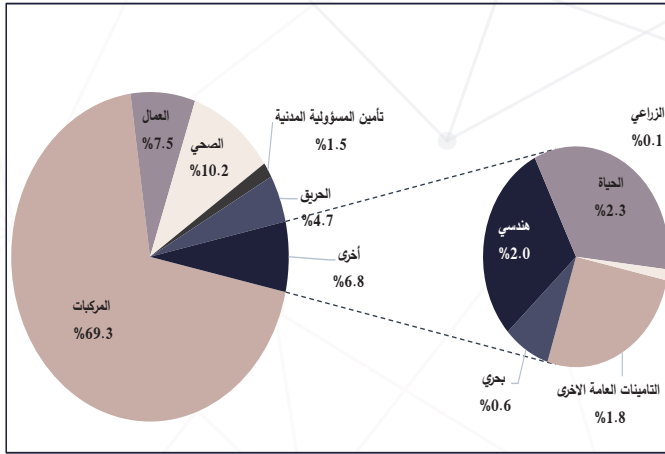
قطاع الأوراق المالية

شهدت مؤشرات أنشطة بورصة فلسطين تعافياً ملحوظاً في عام 2025 مقارنة مع المستويات التي وصلت إليها خلال العام 2024. حيث أغلق مؤشر القدس عند حاجز 619.66 نقطة مع نهاية العام 2025 مسجلاً تقدماً ملحوظاً بلغت نسبته 24.4% عما كان عليه في نهاية عام 2024. في حين ارتفعت قيمة وعدد الأسهم المتداولة بنسبة بلغت 133.4% و109% تواليًا خلال العام 2025 مقارنة مع العام السابق، وارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة فلسطين بنسبة 21% في نهاية العام 2025 وبلغت نسبتها 28.8% من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني للعام 2025. وكما ذكرنا سابقاً، يعود التطور الإيجابي في أنشطة التداول

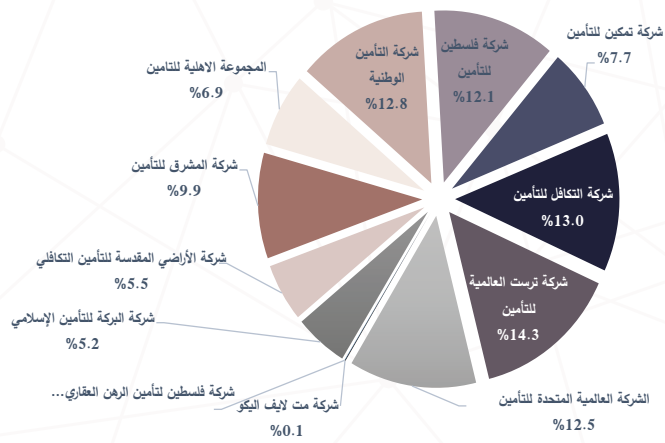
شكل 2: التوزيع الجغرافي لعقود التأجير التمويلي المسجلة وفقاً لعدد العقود في نهاية العام 2025



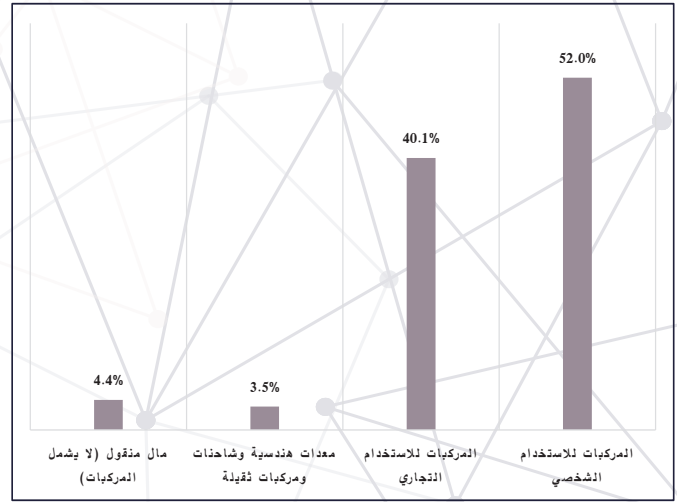
شكل 3: توزيع مكونات محفظة التأمين حسب منتجات قطاع التأمين في نهاية 2025



شكل 4: توزيع محفظة التأمين وفقاً للشركات العاملة في فلسطين في نهاية 2025



شكل 1: طبيعة الأصول المؤجرة وفقاً لقيمة العقود في نهاية العام 2025



قطاع التأمين

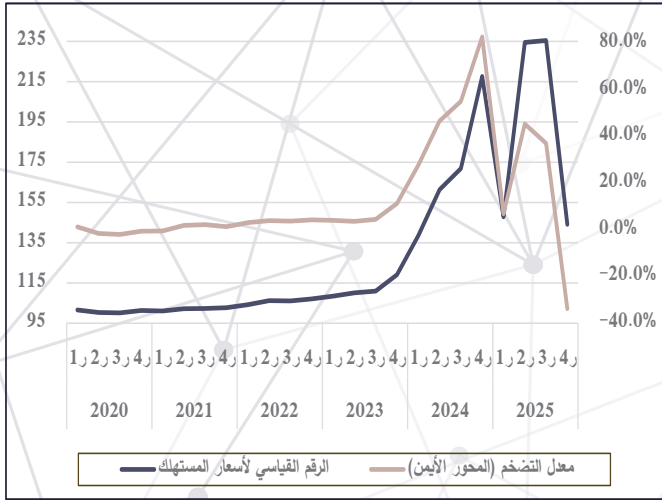
بلغ عدد شركات التأمين المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال 12 شركة مع نهاية العام 2025. وعلى الرغم من استمرار تداعيات الحرب على قطاع غزة، والعدوان الإسرائيلي المستمر في الضفة الغربية إلا أن قطاع التأمين حقق نموا ملحوظا في المحفظة التأمينية خلال العام 2025. بلغ إجمالي الأقساط التأمينية المحصلة في السوق الفلسطيني 424.7 مليون دولار أمريكي في العام 2025، مقارنة مع 383.5 مليون دولار في العام 2024 (نسبة نمو 11%). أما إجمالي استثمارات شركات التأمين فقد بلغ 319.4 مليون دولار، تنصده الاستثمارات العقارية، بما نسبته 47% من إجمالي الاستثمارات (انظر الجدول 2).

وفيما يخص الأهمية النسبية لقطاع التأمين في الاقتصاد الوطني، يلاحظ أن هناك نموا مستمرا في نسبة «الاختراق التأميني»، والتي تقاس بإجمالي قيمة المحفظة التأمينية إلى الناتج المحلي الإجمالي. بلغت هذه النسبة نهاية العام 2025 ما يقارب 2.7%. وهذا مؤشر على تعافي نسبي في عمق سوق التأمين في فلسطين. أما فيما يتعلق بالكثافة التأمينية والتي تقيس حصة الفرد من إجمالي المحفظة التأمينية، فقد شهدت أيضا نمواً خلال السنتين الماضيتين لتصل مع نهاية العام 2025 إلى 76.43 دولار. ويعزى ذلك إلى النمو في المحفظة التأمينية والذي بلغت نسبته 11%. ولكن، يتوجب التنويه إلى أن حصة قطاع غزة من إجمالي المحفظة التأمينية في فلسطين لا تشكل سوى 2%.

يوضح الشكل 3، أن محفظة التأمين ما زالت تشهد تركيزاً كبيراً لصالح تأمين المركبات والذي بلغت نسبته 69% من إجمالي المحفظة التأمينية في نهاية العام 2025، يليه التأمين الصحي بنسبة 10.1%. كما يلاحظ من الشكل 4 أن هناك تركيزاً واضحاً في الحصة السوقية بين شركات التأمين، حيث تستحوذ أربع شركات من أصل اثنا عشر شركة عاملة في القطاع على نحو 53% من إجمالي الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين الفلسطيني وذلك في نهاية العام 2025.

6- الأسعار والتضخم¹

شكل 1: تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم الربعية (أساس سنوي) % (سنة الأساس 2018)



جدول 1: معدل التضخم في الربع الرابع 2025 حسب مجموعات الإنفاق الرئيسية والمنطقة (أساس سنوي، %)

مجموعة الإنفاق الرئيسية	الضفة الغربية *	قطاع غزة	فلسطين
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	(1.1)	(48.6)	(31.9)
المشروبات الكحولية والتبغ	5.2	(92.2)	(83.4)
الأقمشة والملابس والأحذية	0.6	(13.2)	(3.2)
المسكن ومستلزماته	2.2	(7.8)	(2.6)
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	(0.3)	(18.3)	(5.0)
الخدمات الطبية	(0.4)	0.0	(0.3)
النقل والمواصلات	0.1	(1.7)	(0.6)
الاتصالات	(3.3)	(0.6)	(2.4)
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	(5.7)	1.5	(4.1)
خدمات التعليم	(2.5)	0.0	(1.4)
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	1.3	1.2	2.5
التأمين والخدمات المالية	(6.7)	(2.0)	(3.9)
الرعاية الشخصية والحماية الاجتماعية والسلع والخدمات المتنوعة	1.4	(13.1)	(1.8)
معدل التضخم	(0.2)	(57.9)	(33.8)

* البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

** الأرقام ما بين الأقواس سالبة

عدة عوامل، يأتي على رأسها التزام فلسطين بتطبيق الدفتر الجمركي الإسرائيلي على معظم الواردات. وقد فاقت حرب الإبادة الدائرة على القطاع، كما أشرنا سابقاً، من زيادة الضغوط على الأسعار المحلية، وأدت بالتالي إلى زيادة الفارق ما بينها وبين الأسعار العالمية. ويمكن ملاحظة هذا الفارق/ الفجوة من خلال رصد ومقارنة أسعار بعض السلع الأساسية

يتأثر مستوى تطور الأسعار في فلسطين بثلاثة عوامل: تغير أسعار الواردات (خصوصاً الواردات من إسرائيل)، وتحولات الطلب المحلي في الاقتصاد الفلسطيني، وتبدل سعر صرف الشيكل تجاه الدولار.

الربع الرابع 2025

- **معدل التضخم:** غير مؤشر الأسعار منحناه التصاعدي في الأراضي الفلسطينية، وذلك بعد أن شهد معدل التضخم انخفاضاً ملموساً لأول مرة منذ بداية الحرب (انظر الشكل 1). بلغ معدل التضخم بين الربع الرابع 2025 والربع المناظر 2024 نحو سالب 33.8% (أي انخفاض في الأسعار)، مقارنة مع 37.0% بين الربع الثالث 2025 والثالث 2024 (أساس سنوي).
- يعزى الانخفاض في الأسعار خلال هذا الربع بشكل رئيسي إلى دخول اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة حيز التنفيذ ضمن المرحلة الأولى من خطة السلام التي طرحتها الحكومة الأمريكية. تضمن الاتفاق تخفيف القيود على دخول الشاحنات والوقود والمساعدات الإنسانية إلى القطاع، مما سمح بوصول شحنات محددة من السلع الأساسية إلى أسواق قطاع غزة. وعلى الرغم من أن هذا التحسن الجزئي في جانب العرض، بعد شح حاد ساد منذ بدء الحرب، غير كافٍ لإشباع كامل احتياجات سكان القطاع، إلا أنه ساهم في تراجع مستويات الأسعار بشكل ملحوظ وتخفيف الضغوط التضخمية. حيث تراجع مستوى الأسعار في القطاع بمعدل 57.9% (أساس سنوي). بالمقابل شهدت الضفة الغربية حالة من الاستقرار في الأسعار، إذ تراجعت الأسعار بنسبة ضئيلة بلغت نحو 0.15%.
- **انخفاض أسعار الواردات:** قيمة الدولار تجاه الشيكل هي أبرز محددات أسعار الواردات في الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى أسعار السلع الأساسية العالمية (الغذاء والطاقة)، إلى جانب التضخم لدى الشركاء التجاريين (خاصة إسرائيل). ويشير تقرير التضخم الصادر عن سلطة النقد إلى أن تراجع سعر صرف الدولار تجاه الشيكل (12.2%)، وتراجع أسعار السلع الأساسية العالمية (تراجع بنسبة 13.6% في أسعار الطاقة، وتراجع بنسبة 6.6% في أسعار الغذاء)، كانت العوامل الأبرز وراء تراجع أسعار الواردات المقومة بالدولار، والتي انخفضت في الربع الرابع 2025 بنسبة 0.7% مقارنة مع الربع المناظر. وجاء هذا الانخفاض، على الرغم من التضخم المسجل (2.5%) لدى إسرائيل خلال نفس فترة المقارنة، باعتبارها الشريك التجاري الأكبر وصاحبة الحصة الأكبر من الواردات.
- يشير تقرير التضخم الصادر عن سلطة النقد أيضاً إلى ظاهرة مزمنة في الاقتصاد الفلسطيني وهي ارتفاع السلع الأساسية المستوردة مقارنة مع أسعار السلع العالمية. ويعود هذا إلى

1 مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2025). مسح الأرقام القياسية، 2020 - 2025. بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية لاحتساب القوة الشرائية.

جدول 2: تطور القوة الشرائية للعملة المختلفة في الربع الرابع 2025 (أساس سنوي %)

العملة	الضفة*	غزة	فلسطين
الشيكل	0.2	57.9	33.8
الدولار**	(12.0)	45.7	21.6

المصدر: تم احتساب الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

* البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

**الأرقام ما بين الأقواس سالبة.

جدول 3: نسب الارتفاع في مؤشر غلاء المعيشة خلال السنوات الأربع الأخيرة حسب المنطقة (%)

السنوات	فلسطين	الضفة الغربية*	قطاع غزة
2022	3.74	3.74	3.16
2023	5.87	4.77	10.53
2024	53.67	2.48	237.98
**2025	10.54	(0.11)	21.93
2025 - 2022	86.57	11.26	369.90

* البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

**الأرقام ما بين الأقواس سالبة.

من دخول السلع الأساسية والمساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة. بالتزامن مع حلول شهر رمضان المبارك وما يصاحبه عادة من ارتفاع موسمي في معدلات الطلب، ومع مراعاة المخاطر الإقليمية المتزايدة الناتجة عن المواجهة (الإيرانية- الأمريكية- الإسرائيلية) وتداعياتها المباشرة على أسواق الطاقة وسلاسل التوريد العالمية.

العام 2025

• **معدل التضخم السنوي:** شهد معدل التضخم في الأراضي الفلسطينية في العام 2025 ارتفاعاً بنسبة 10.5% مقارنة مع العام 2024. وكان لاستمرار الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة حتى الربع الأخير العام 2025، الأثر الأكبر في ارتفاع مستويات أسعار السلع المحلية في الأراضي الفلسطينية، خاصة في القطاع والذي شهدت فيه مستويات الأسعار ارتفاعاً بنسبة 21.9%. أما في الضفة الغربية، فقد شهدت مستويات الأسعار استقراراً، إذ كان هناك تراجع طفيف في الأسعار بنسبة 0.1%.

• **القوة الشرائية للشيكل:** أدى استقرار معدل التضخم في الضفة الغربية خلال العام 2025 مقارنة بالعام 2024 إلى ثبات/استقرار القوة الشرائية للشيكل، في حين أدى ارتفاع معدل التضخم في قطاع غزة، كما أشرنا في الفقرة أعلاه، إلى انخفاض القدرة الشرائية بالمقدار ذاته. يوضح جدول 3 التراجع في القدرة

مثل الطحين والسكر، حيث بلغ متوسط سعر كل منهما محلياً نحو 3.4 ضعف سعرهما عالمياً. فيما بلغ متوسط سعر الأرز في السوق المحلي نحو 4.4 ضعف سعره عالمياً. كذلك من الممكن ملاحظة هذه الفجوة عند مقارنة أسعار البنزين ومشتقات الوقود المحلية مع الأسعار العالمية.² ففي الوقت الذي وصل فيه السعر العالمي للتر البنزين إلى نحو 0.59 دولار/لتر خلال الربع الرابع من العام 2025، وصل سعره في الضفة الغربية إلى نحو 2.1 دولار/تر (أي ما يزيد على ثلاثة أضعاف السعر العالمي)، في حين بلغ في قطاع غزة قرابة 49.2 دولار/تر.

• **أسعار السلع والخدمات:** يوضح الجدول 1 أن انكماش الأسعار في الضفة خلال الربع الرابع 2025 جاء نتيجة تراجع في أسعار بعض مجموعات السلع في سلة الاستهلاك (المواد الغذائية، والأثاث، والخدمات الطبية، والاتصالات، والسلع والخدمات الترفيهية، وخدمات التعليم، والتأمين والخدمات المالية)، ويأتي هذا الانكماش في الأسعار على الرغم من ارتفاع أسعار المشروبات الكحولية والتبغ، والأقمشة والملابس والأحذية، والمسكن ومستلزماته، والنقل والمواصلات، وخدمات المطاعم والفنادق، والرعاية الشخصية. أما في القطاع، فقد جاء انكماش الأسعار نتيجة تراجع أسعار غالبية مجموعات الإنفاق الرئيسية، باستثناء أسعار خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق، وخدمات التعليم، والخدمات الطبية. وجاء الانخفاض الأكبر في أسعار المشروبات الكحولية والتبغ (92.2%)، وأسعار مجموعة الغذاء (48.6%).

• **تطور القوة الشرائية:** أدى الانخفاض الملحوظ في مؤشر أسعار المستهلك (التضخم) بنسبة 33.8% في الأراضي الفلسطينية بين الربع الرابع 2025 والربع المناظر إلى تحسن القوة الشرائية للشيكل بنفس المعدل، مع تباين هذا الأثر ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة كما يظهر الجدول 2. شهدت القوة الشرائية للشيكل تحسناً في الضفة الغربية بمقدار طفيف 0.2%، وفي قطاع غزة بمقدار 57.9%. أما من يستلمون رواتبهم بالدولار ويصرفون بالشيكل، ومع تراجع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنسبة 12.2% بين الربعين المتناظرين، فإن القوة الشرائية لهؤلاء الأفراد في الضفة تراجعت بنسبة 12.0%. وهذا أيضاً يعادل تقريباً التبدل في القوة الشرائية للدينار الأردني، نظراً لارتباط الدينار مع الدولار بسعر صرف ثابت. أما بالنسبة لقطاع غزة فإن القدرة الشرائية لمن يستلمون رواتبهم بالدولار والدينار ويصرفون بالشيكل قد تحسنت بمقدار 45.7% (انظر الجدول 2).

يتوقع تقرير التضخم الصادر عن سلطة النقد أن يشهد الربع الأول من العام 2026 استقراراً بالأسعار (تضخم سالب بمعدل 0.1%)، وذلك على ضوء استمرار وقف إطلاق النار، وما يرافق ذلك

² ترتبط أسعار البنزين ومشتقات الوقود بالجانب الإسرائيلي، الذي يتولى تحديد سعر لتر البنزين بالعملة المحلية (الشيكل) شهرياً، مع فرض ضرائب تتجاوز قيمتها 60% من السعر الإجمالي. وبموجب ملحق «بروتوكول باريس الاقتصادي»، يلتزم الجانب الفلسطيني بهذه التسعيرة ضمن هامش تحرك محدود جداً.

القوة الشرائية للدولار والدينار: انخفض متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنحو 6.8% بين العامين 2024 و2025، وهو ما يعني انخفاض القوة الشرائية للأفراد الذين يستلمون رواتبهم بعملة الدولار وينفقونها بعملة الشيكل بنسبة تقارب 17.3% خلال العام 2025 في الأراضي الفلسطينية. على مستوى المنطقة، انخفضت القدرة الشرائية لمن يستلمون رواتبهم بالدولار ويصرفون بالشيكل في الضفة الغربية بنسبة 6.7%، هذا أيضاً يعادل تقريباً التبدل في القوة الشرائية للدينار الأردني. ونظراً إلى تباين التضخم بين الضفة والقطاع فإن التراجع في القدرة الشرائية لمن يستلمون رواتبهم بالدولار والدينار في غزة تراجع بمقدار 28.7%.

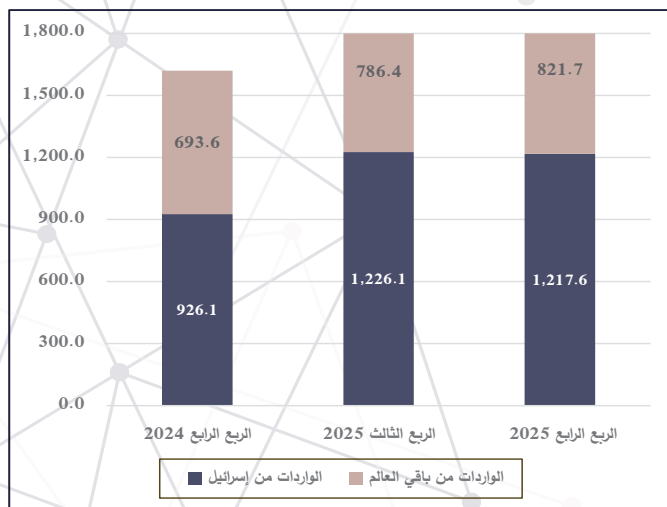
• الشرائية بعملة الشيكل في الأراضي الفلسطينية خلال السنوات الأربع الأخيرة. وهو ما يعني زيادة الأعباء المادية على الأسر الفلسطينية، وعدم مقدرتها على تلبية الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات. وتتباين هذه الأعباء تبعاً لمستويات الدخل، إذ تشتد وطأتها على الفئات المهمشة والأسر الأشد فقراً، لا سيما وأن موجة الغلاء طالت السلع الأساسية. ويستفاد من الأرقام السنوية لأسعار المستهلك الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن الارتفاع المتتالي في الأسعار خلال السنوات الماضية أدى إلى تآكل الدخل. وبلغت نسبة غلاء المعيشة منذ العام 1996 لغاية العام 2025 نحو 284%، أي بزيادة مقدارها 2,841 شيكل لكل ألف شيكل، ونحو 147% إذا ما تم حسابها منذ العام 2008.³

3 <https://www.pcbs.gov.ps/media/4mda3x2q/cpi2025a.pdf>

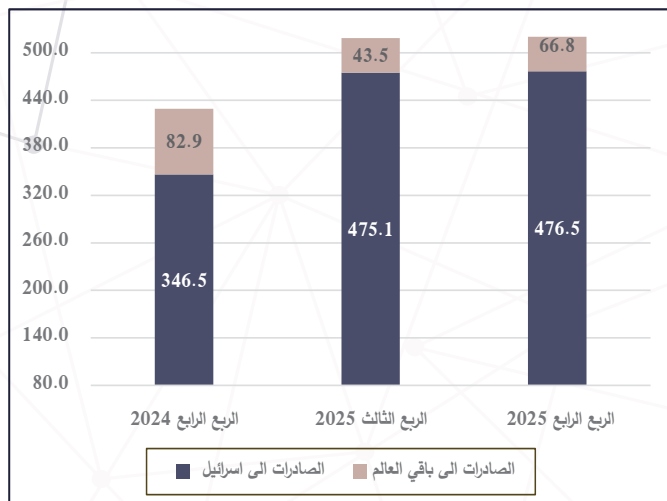
7- الاستيراد والتصدير¹

الربع الرابع 2025

شكل 1: واردات السلع المرصودة (مليون دولار)



شكل 2: صادرات السلع المرصودة (مليون دولار)



• شهدت الواردات السلعية «المرصودة»² في الربع الرابع 2025 ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 1.3% مقارنة مع الربع السابق، وارتفاعاً حاداً بنسبة 25.9% مقارنة مع الربع المناظر 2024، لتصل إلى نحو 2,039.3 مليون دولار (انظر الشكل 1). وجاءت الزيادة الحادة بين الربعين المتناظرين نتيجة الانخفاض الملحوظ الذي طرأ على الواردات في الربع الأخير من العام السابق، 2024.

• نمت الصادرات السلعية المرصودة في الربع الرابع 2025 بنسبة 4.8% مقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 26.5% مقارنة مع الربع المناظر 2024، ووصلت إلى 543.3 مليون دولار (انظر الشكل 2). وكما هو الحال بالنسبة للواردات، جاءت الزيادة الحادة بين الربعين المتناظرين نتيجة الانخفاض الملحوظ الذي طرأ على الصادرات في الربع الأخير من العام 2024.

• على ذلك، فإن نسبة الصادرات إلى الواردات ارتفعت عن مستواها في الربع السابق بمقدار 0.8 نقطة مئوية، وبمقدار ضئيل (0.1 نقطة مئوية)، عن الربع المناظر، لتصل إلى نحو 26.6%.

• جاء نحو 59.7% من الواردات في الربع الرابع من إسرائيل، في حين ذهبت 87.7% من الصادرات الفلسطينية إليها.

• يمثل الفارق بين الصادرات والواردات العجز في الميزان التجاري السلعي، والذي بلغ 1,496.0 مليون دولار في الربع الرابع 2025 (49.5% عجز مع إسرائيل). وهو ما يعادل 32.4% من الناتج المحلي الإجمالي. ويساهم الفائض المتحقق عادة في ميزان الخدمات مع إسرائيل بتحسين الميزان التجاري بشكل طفيف.

1 مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2025). إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة.

2 التجارة السلعية المرصودة هي أرقام التجارة المسجلة في فواتير المقاصة، والبيانات الجمركية، والتجارة بالمواد الزراعية. وهي أدنى بشكل ملحوظ من الأرقام الفعلية للتجارة الخارجية الفلسطينية.

وعلى ذلك تكون قيمة الصادرات قد شكلت ما يقارب 24.8% من قيمة الواردات في العام 2025، وهي نسبة أعلى عن مستواها في العام السابق 2024 بمقدار 0.6 نقطة مئوية. بلغ العجز في الميزان التجاري السلعي في العام 2025 نحو 5,700.4 مليون دولار (46.9% عجز مع إسرائيل). وهو ما يعادل 33.2% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد طرأ تحسن طفيف على العجز خلال العام نتيجة الفائض في ميزان الخدمات مع إسرائيل.

- بلغت قيمة الواردات السلعية المرصودة في العام 2025 نحو 7,583.8 مليون دولار (57.6% من إسرائيل)، وهو ما يمثل ارتفاعاً بنسبة 19.3% مقارنة مع العام 2024. ويعود الارتفاع إلى الانخفاض غير المسبوق في الواردات في العام السابق.
- أمّا الصادرات السلعية المرصودة فقد بلغت قيمتها في العام 2025 حوالي 1,883.4 مليون دولار (90.0% إلى إسرائيل)، وهو ما يمثل ارتفاعاً بنسبة 22.4% مقارنة مع العام السابق. ويعود الارتفاع أساساً إلى الانخفاض غير المسبوق الذي شهدته الصادرات في العام السابق.

القسم الثاني: متابعات اقتصادية

1- بنية الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية: مراحل المشروع ومكوناته ومؤسساته

مراحل التوسع الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية

بدأ النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية خلال الأشهر الأولى من الاحتلال بإنشاء مستوطنة كفار عتصيون، قرب مدينة الخليل، في 27 سبتمبر/أيلول 1967. ومنذ أواخر سبعينيات القرن العشرين (1976-1979)، توسعت المستوطنات في الضفة الغربية بشكل مستمر ومنهجي. وابتداءً من عام 2023، تم نقل الإدارة إلى الإدارة المدنية التي تسيطر عليها حركة الاستيطان التوراتية المتطرفة. وبالتفصيل، مر الاستيطان بأربع مراحل، هي:

المرحلة الأولى - إدارة الأراضي المحتلة (1967-1975): تجلت هذه المرحلة في نمطين رئيسيين من الاستيطان: الأول، الاستيطان الموجه من الأعلى إلى الأسفل، تولته دولة الاحتلال عبر الاستيلاء على الأراضي بذريعة عسكرية وإقامة مستوطنات مدنية عسكرية (أو مستوطنات ناحال)، سرعان ما جرى تحويلها إلى تجمعات مدنية دائمة. أما الثاني، فهو الاستيطان من الأسفل إلى الأعلى، قاده مستوطنون متدينون بإنشاء أول بؤرة استيطانية لهم في بيت لحم (كفار عتصيون)، ثم توسّعوا بإقامة كريات أربع على أراضٍ صودرت بأوامر عسكرية.

المرحلة الثانية - حزب الليكود يضفي الشرعية على الاستيطان الرسمي (1977-1992): اعتمدت الحكومة الإسرائيلية عام 1978 خطة متتياهو دروبلس بوصفها إطاراً تخطيطياً إقليمياً منظمًا للمشروع الاستيطاني. وجرى بموجبها تقسيم الضفة الغربية إلى مجالس استيطانية لها هياكل حكم خاصة، قبل أن توحد لاحقاً تحت مظلة هيئة مركزية تمثلت في مجلس يشع عام 1980، تولى التنسيق والإشراف على نشاط هذه المجالس وتوجيهها ضمن رؤية استيطانية شاملة.

المرحلة الثالثة - بداية ونهاية أوسلو (1993-2011): عند توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993، كان عدد المستوطنات في المنطقة (ج) يُقارب 128 مستوطنة، موزعة على ستة مجالس استيطانية. وبرزت في هذه المرحلة منظمات استيطانية ضمن المجتمع المدني، مثل نحلها (التي تأسست عام 2005) وريغافيم (التي تأسست عام 2006)، والتي سعت إلى هدفين مركزيين: التأثير على «الدولة العميقة» لمنع قيام دولة فلسطينية، وتكثيف النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية. وانطلاقاً من ذلك، شرعت هذه المنظمات في إنشاء عشرات البؤر الاستيطانية، بعضها بتمويل مباشر من دولة الاحتلال، رغم الموقف الرسمي الذي كان يُعلن معارضة إقامة مستوطنات جديدة.

نشرت مجلة «عمران» الصادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات دراسة بعنوان «بنية الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية: مراحل المشروع ومكوناته ومؤسساته». تستعرض الورقة مكونات المشروع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية، وأنواعه، والمؤسسات والأجهزة التي تخططه وتنفذه وتدعمه، إضافةً إلى مكانة الاستيطان في القانون الدولي. ولقد تم استخلاص هذه الدراسة من الفصلين الأولين من الدراسة المرجعية حول الاستيطان بعنوان «الاستيطان الإسرائيلي: تكلفته الاقتصادية والاجتماعية وآثاره في الأراضي الفلسطينية المحتلة» التي صدرت مؤخراً عن معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، بالشراكة مع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.¹

تنطلق الورقة من ثلاثة مرتكزات رئيسية تؤطر الطبيعة البنيوية العميقة للمشروع الاستيطاني في الضفة الغربية. أولاً، لم يعد الاستيطان مجرد جيوبٍ متناثرة، بل تحوّل إلى منظومة متكاملة ومتراصة، تضم أكثر من 700 ألف مستوطن في الضفة الغربية والقدس الشرقية، موزعين على ما يزيد على 400 موقع استيطاني، تشمل -إلى جانب الوحدات الاستيطانية السكنية- شبكات طرق وبُنَى تحتية ومناطق صناعية ومراكز تجارية ومرافق خدمية، بما يؤسس لفضاء استيطاني شامل ومتماسك. ثانياً، يقوم المشروع الاستيطاني على علاقة صراع صفرية مع الوجود الفلسطيني، حيث يستهدف الإحلال محله عبر سياسات الترحيل والإقصاء والمحصرة، بحيث يتلازم توسعه بالضرورة مع تعميق الهيمنة وتفكيك المجتمع الفلسطيني. وأخيراً، تؤكد الورقة أن هذا المشروع تقوده منظومة من أجهزة وهيئات وجمعيات، يتصدرها التيار التوراتي- القومي، الذي ينظر إلى فلسطين بوصفها ساحة لتحقيق مشروع الخلاص، ما يمنح الاستيطان بعداً أيديولوجياً ممنهجاً، يتجاوز كونه مجرد سياسة ظرفية.

تستعرض الورقة قراءة في المشروع الاستيطاني تشمل عدة محاور. يقدم المحور الأول سرداً تاريخياً لتطور الاستيطان في الضفة الغربية، ويعرض المحور الثاني مكونات المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية، ويتناول المحور الثالث الجهات الإسرائيلية التي تدير التوسع الاستيطاني.

1 المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). (2025). الاستيطان الإسرائيلي: تكلفته الاقتصادية والاجتماعية وآثاره في الأراضي الفلسطينية المحتلة. <https://mas.ps/publications/13319.html>

المستوطنات البؤرية ما بين 150-180 مستوطنة، لكن لا يوجد إحصائيات دقيقة لعددها أو عدد مستوطناتها.

المناطق الصناعية ومناطق الأعمال: ويوجد 35 منطقة صناعية ومركز تسوق في الضفة الغربية، جميعها في منطقة (ج)، وهي مقامة بالغالب على أراض تحت سلطة حارس أملاك الحكومة.

جدار الفصل والضم العنصري، والذي شرع الاحتلال بنائه عام 2002: من المفترض أن يبلغ مساره الكامل 714 كيلومتراً، تم تشييد 488 منها. ويمر 85% من الجدار في أراضي الضفة الغربية، وهو على ذلك يرسي لضم هذه الأراضي إلى مستوطنات الضفة الغربية. البنى التحتية والشوارع الاستيطانية: تم إقامة هذه لتسهيل حياة المستوطنين وتنقلهم وربط المناطق الصناعية بالموانئ والمعابر. وتشتمل على شبكة شوارع تم إنشاؤها بشكل ممنهج لتخدم احتياجات المستوطنين من جهة، وتعزل المناطق الفلسطينية عن بعضها من الجهة الأخرى ولتؤثر سلباً بشكل كبير على حياتهم ونشاطهم الاقتصادي.

أراضي مصادرة تحت اسم «أراضي الدولة»: وهي جملة الأراضي التي تغذي الاستيطان في الضفة الغربية، وهي الأراضي التي يتم استغلالها للتوسع الاستيطاني عبر ضمها فعلياً إلى دولة الاحتلال. السيطرة على الموارد الطبيعية: مثل المياه الجوفية والموارد المعدنية. الآثار والمحميات الطبيعية والمكببات ومخارق النفايات: يوجد حوالي 48 منطقة محمية طبيعية أو أثرية، تصل مجموع مساحتها إلى ما يقارب 360 ألف دونم. وقد تصاعدت في السنوات الأخيرة محاولات الاستيطان التوراتي في مناطق (ج)، حيث أعلن عام 2023 عن رصد 2,400 موقع أثري يهودي تعتزم دولة الاحتلال تحويلها إلى محميات توراتية.

البنية البيروقراطية للمشروع الاستيطاني

يدرس المحور الرابع من الورقة الجهات الإسرائيلية التي تدير المشروع الاستيطاني، وتوسعه، وترسخه. كما يتم هنا سرد التفاصيل الوظيفية لكل من هذه الأجهزة، والتأكيد على محورية مؤسسات دولة الاحتلال كأداة لاستمرار التوسع والنمو الاستيطاني. وتقوم هذه المؤسسات بالتحكم بحياة الفلسطينيين عبر القرارات والأوامر التي تتخذها المنظومة البيروقراطية لهذه الدولة.

مؤسسات الجيش الإسرائيلي وأجهزته: قيادة الجيش الإسرائيلي الوسطى هي السلطة العليا الحاكمة في الأرض المحتلة في الضفة الغربية، ويعتبر قائد المنطقة الوسطى بمنزلة الحاكم الأعلى صاحب السلطات التشريعية (أي الأوامر العسكرية بوصفها مصدرًا تشريعيًا) والسلطات القضائية (ممثلة بالمحاكم العسكرية) والسلطات التنفيذية (ممثلة في الإدارة المدنية). وتشمل القيادة خمس مكونات، أهمها الإدارة المدنية، وهي هيئة عسكرية-مدنية تابعة لوحدة «تنسيق أعمال الحكومة في المنطقة»، وتُشرف على عدة مهام أبرزها البناء والتطوير، إعلان أراضي الدولة، الإنفاذ فيما يتعلق بالهدم والمخالفات، ووظائف أخرى لإدارة الحياة اليومية للفلسطينيين مثل البيئة، الآثار، التشغيل، الرفاه، إلخ. الذراع الإجرائية للإدارة المدنية

المرحلة الرابعة - صعود المستوطنين كقوة سياسية (2011-2023): شهد مشروع الاستيطان توسعاً منهجياً في المنطقة (ج). ومما النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية بشكل خاص نموًا ملحوظًا، حيث ازداد عدد المستوطنين بنحو 150 ألفًا.

لماذا يتم إنشاء المستوطنات؟

انطلاقًا من الفرضيات الأساسية حول المشروع الاستيطاني، وبالتحديد تلك المتعلقة بكونه مشروع استعماري، وليس فقط مشروع توطيني يهودي، تجد الورقة بأن هناك أربعة دوافع يتم من أجلها الاستيطان:

- المستوطنات الأمنية: تُنشأ تحت ذريعة الأمن؛ لخلق بيئة اجتماعية أو مجتمع يرحب بالاحتلال الإسرائيلي الذي سيحكم الأراضي المحتلة.
- المستوطنات ذات المنفعة الاقتصادية: تُنشأ لاستغلال وادي الأردن، واستخراج معادنه والاستفادة منها، وبناء مشاريع مربية، صناعية وزراعية.
- مستوطنات الرعاية الاجتماعية: تُنشأ لتوفير «ظروف معيشية كريمة» ورفع مستوى معيشة الفئات اليهودية المهمشة من خلال الاستفادة من الأراضي «الأرخص» والإجراءات القانونية الاستثنائية، مما يمنح امتيازات للقطاعات الاجتماعية الإسرائيلية التي كانت مهمشة أو محرومة داخل إسرائيل.
- المستوطنات التوراتية: تعتبر النوع الرئيسي، وتُنشأ في إطار الدعوة «للمعودة إلى أرض الميعاد» وفرض السيادة اليهودية عليها، لتحقيق الخلاص الإلهي.

مكونات المشروع الاستيطاني

ليس الاستيطان اليهودي مشروعًا سكانيًا فحسب، فهو يشتمل على تسعة مركبات تشكل مجملها وحدة واحدة، ومتكاملة الوظائف لإنجاح هذا المشروع:

- المستوطنات السكنية: والتي تشكل أبرز أشكال الاستيطان، وتشمل 154 تجمعًا استيطانيًا تتنوع أحجامها وخصائصها، وجميعها مصادق عليها من الحكومة الإسرائيلية. يتم تنظيم هذه المستوطنات تحت مظلة المجالس الإقليمية، وهي 25 مجلس تتوزع ما بين 4 بلديات (أو مدن استيطانية)، 14 مجلسًا محليًا، و6 مجالس إقليمية، ومجلس واحد يمثل مستوطنات قطاع غزة (حتى بعد الانسحاب من هناك في العام 2005).
- المستوطنات السكنية التي جرى ضمها إلى إسرائيل في القدس الشرقية، إثر توسيع حدود البلدية عام 1967 تحت إطار بلدية «القدس الموحدة، بمقدار 70 ألف دونم.
- المستوطنات البؤرية: هي مستوطنات لغايات سكنية أو استحواذية أو تهويدية، تُنشأ بشكل عشوائي من قبل تيارات أو جمعيات استيطانية متطرفة، أبرزها شبيبة التلال. هذه المستوطنات ليست رسمية من حيث المصادقة، لكنها تحظى على الدعم والتمويل الحكومي، بصرف النظر عن المصادقة عليها. ويبلغ عدد

على مشاريع البناء في الضفة الغربية وتشجع الاستيطان في الضفة وتخطط للمستوطنات الجديدة وتوفر لها الدعم. أما منظمة «ريغافيم» فيها المسؤولة عن توثيق البناء الفلسطيني «غير القانوني». وأخيراً، «منظمة حارس يهودا والسامرة» التي تأسست في عام 2013 لدعم المزارعين المستوطنين في الضفة الغربية، وهي الأهم في دعم الاستيطان الرعوي.

الحكومة الإسرائيلية والوزارات: والتي انتقل دورها من الدعم المالي والبنية التحتية إلى سياسات الضم العلني لتعزيز السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية على المدى البعيد. وشهدت السنوات القليلة الماضية تحولات كبيرة في ظل حكومة نتياهو، شملت اقتسام وزارة الأمن بين سموتريتش يوآف غالات، ما منح سموتريتش صلاحيات حكم كبيرة في إدارة المستوطنات وحياء المستوطنين اليومية، بما عزز وجودهم في الضفة الغربية. كذلك إنشاء وحدة «إدارة الاستيطان» تحت إطار وزارة الدفاع، وتعزيز أكبر للتواجد الاستيطاني في الضفة الغربية عبر تطوير البنى التحتية.

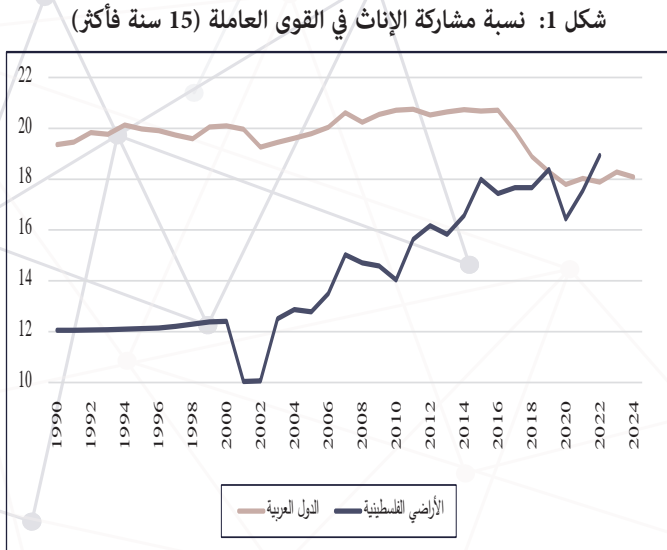
المحكمة الإسرائيلية العليا: والتي تلعب دوراً مهماً في تقنين الاستيطان في الضفة الغربية وترسيخه قانونياً منذ عام 1967.

هو المجلس الأعلى للتخطيط، الذي يقوم بالتخطيط في الضفة الغربية، واعتماد خطط التوسيع والخطط الهيكلية والترخيص. وتشمل بقية أذرع الإدارة المدنية التنفيذية على وحدة التفتيش (المسؤولة عن ملاحقة البناء الفلسطيني غير المرخص وأمور أخرى تتعلق بالبيئة واستخراج الموارد الطبيعية)، وحارس أملاك الحكومة والوصي على الممتلكات المهجورة (وهي الوحدة المسؤولة عن تحويل ملكية الأراضي الفلسطينية للإسرائيليين بالاستناد إلى قانون أملاك الغائبين تمهيداً لإنشاء المستوطنات)، وأخيراً لجنة تسييج الأراضي (التي تحدد أراضي الحكومة الإسرائيلية بحسب الأراضي الموصوفة كأراضي دولة في الضفة الغربية).

منظمات التيار الصهيوني الديني: وتمثل هذه المنظمات محوراً أساسياً في المشروع الاستيطاني. ويربط هذا التيار الأجندة القومية التوراتية بالسياسية، ويعتقد التيار أن التدخل السياسي أساسي لتحقيق السيادة اليهودية. والجيل الجديد من هذه الحركات الصهيونية هو الأكثر تطرفاً ونشاطاً منذ عام 2024. تشمل هذه المنظمات «مجلس مستوطنات يشع»، ويهدف لتعزيز التوسع الاستيطاني وتمثيل مصالح المستوطنين والدفاع عن شرعية المشروع الاستيطاني. بينما تعمل منظمة «أمناه»

2- ارتفاع مشاركة المرأة في سوق العمل في فلسطين: الأسباب والدلائل

يعد انخفاض مشاركة النساء في سوق العمل في فلسطين، مقارنة ببقية الدول العربية، سمة لافتة. وهذا الفارق يخفي ديناميكيات داخلية معقدة، إذ شهدت معدلات مشاركة الإناث في فلسطين في سوق العمل اتجاهًا تصاعديًا تدريجيًا خلال العقود الأخيرة (انظر الشكل). هذا على الرغم من أن تلك المشاركة مازالت دون المستويات الإقليمية والعالمية. وهذا التحسن النسبي يثير تساؤلاً جوهرياً حول طبيعته: هل أن ذلك يعكس تحولاً هيكلياً حقيقياً في سوق العمل، أم أنه استجابة ظرفية لضغوط اقتصادية وسياسية؟ نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة (15 سنة فأكثر)



المصدر: ILO Modelled Estimates database (ILOEST), International Labour Organization (ILO)

الفلسطينية بشكل واضح بتداعيات الانتفاضة الثانية، التي أدت إلى تراجع فرص العمل وارتفاع معدلات البطالة، خصوصاً بين الذكور، نتيجة القيود على الحركة وتقلص فرص العمل داخل إسرائيل. وعليه، فإن جزءاً من ارتفاع مشاركة النساء لا يعكس بالضرورة تحسناً في تمكينهن الاقتصادي، بل قد يكون تعبيراً عن استجابة

يمكن تفسير الارتفاع في مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل بتأثير عاملين رئيسيين، أولهما ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بتأثير العامل المضاف (Add Worker Effect)، وثانيهما التوسع النسبي في التوظيف العام، خاصة في قطاع التعليم، أي ارتفاع الطلب عليهن.

العامل المضاف

يشير تأثير العامل المضاف إلى دخول النساء، لا سيما المتزوجات، إلى سوق العمل كاستجابة لتدهور دخل الأسرة نتيجة صدمات اقتصادية أو فقدان المعيل. وهو نمط موثق في العديد من السياقات التي تتعرض لأزمات. ارتبط هذا التأثير في الحالة

إفريقيا (MENA paradox) كما تعرف في الأدبيات، حيث لا يترافق تزايد التعليم مع توسع كاف في فرص العمل، مما يؤدي إلى ارتفاع البطالة أو الانسحاب من السوق. ورغم أن التوسع في القطاع العام ساهم جزئياً في تخفيف هذه المفارقة، إلا أنه يظل حلًا محدودًا وغير مستدام على المدى الطويل.⁵

الخلاصة

بناءً على ذلك، إن الزيادة في مشاركة الإناث في سوق العمل في فلسطين لا تعكس تحولاً هيكلياً مكملاً، بل هي نتاج تفاعل بين ضغوط اقتصادية دفعت النساء إلى العمل من جهة، وفرص قطاعية محدودة وفرها القطاع العام من جهة أخرى. وهذا يطرح تحدياً حقيقياً أمام السياسات الاقتصادية، يتمثل في ضرورة الانتقال من نموذج يعتمد على التوظيف العام إلى نموذج أكثر تنوعاً وديناميكياً، قادر على خلق فرص عمل مستدامة في القطاع الخاص، بما يضمن استيعاب العرض المتزايد من العمالة النسائية وتحقيق تمكين اقتصادي فعلي.

قسرية لضغوط معيشية، وهو ما تؤكد الأدبيات التي ترى أن هذا النمط من المشاركة يرتبط غالباً بهشاشة اقتصادية أكثر من كونه تحولاً هيكلياً مستداماً.²

دور ارتفاع الطلب

في المقابل، لعب جانب الطلب دوراً مهماً، خاصة من خلال توسع القطاع العام، الذي أصبح المشغل الرئيسي في ظل محدودية قدرة القطاع الخاص على توليد فرص عمل كافية. وقد برز قطاع التعليم، على وجه الخصوص، كأحد أهم القنوات لاستيعاب العمالة النسائية، نظراً لطبيعته المستقرة وتوافقه النسبي مع الأدوار الاجتماعية السائدة، إضافة إلى التوسع في البنية التعليمية وزيادة الطلب على المعلمين. وتشير الأدلة التجريبية إلى أن هذا التوسع القطاعي، وليس النمو الاقتصادي العام، كان المحرك الأساسي لزيادة الطلب على النساء المتعلّمات، مما يفسر استمرار ارتفاع البطالة النسائية رغم الزيادة المحدودة في فرص العمل، نتيجة تركيز الفرص في قطاعات محدودة.³

أثر دورة الحياة على تشغيل الإناث

لفهم هذه ديناميكيات تشغيل الإناث بشكل أعمق، اعتمدت دراسات حديثة على منهجية تحليل العمر-الفترة-الفوج (APC). وتتيح هذه المنهجية تفكيك تأثيرات العمر والانتماء الجيلي على دخول الإناث إلى سوق العمل. وتظهر النتائج أن مشاركة النساء تتبع نمطاً تقليدياً عبر دورة الحياة، حيث تكون منخفضة في الأعمار الصغيرة بسبب التعليم، ثم ترتفع في منتصف العمر قبل أن تنخفض لاحقاً. إلا أن هذا النمط يخفي تباينات مهمة حتى داخل نفس الفئات العمرية، ما يعكس تأثير العوامل المؤسسية والاقتصادية الأوسع. بمعنى آخر، لا يمكن تفسير سلوك المشاركة فقط من خلال دورة الحياة، بل يجب النظر إليه كنتيجة لتفاعل معقد بين الظروف الاقتصادية والصدمات السياسية والتحويلات الاجتماعية.

دور العرض

ساهمت التحويلات الديموغرافية والاجتماعية، مثل ارتفاع مستويات التعليم بين النساء، وتأخر سن الزواج، وانخفاض معدلات الخصوبة، في زيادة استعداد النساء لدخول سوق العمل. غير أن هذه العوامل، رغم أهميتها، لا تكفي لتفسير الاتجاه العام دون النظر إلى قيود جانب الطلب. وهنا تبرز ما يعرف بمفارقة الشرق الأوسط وشمال

5 Assaad, R., Hendy, R., Lassassi, M., & Yassin, S. (2020). Explaining the MENA paradox: Rising educational attainment, yet stagnant female labor force participation. *Demographic Research*, 43, 817–850. <https://doi.org/10.4054/dem-res.2020.43.28>

2 Hallaq, S., & Daas, Y. (2024). Exploring factors and disparities: Female labor force participation in the Palestinian regions. *Forum for Social Economics*, 54(3), 293–316.

3 Fallah, B., Bergolo, M., Saadeh, I., Abu Hashhash, A., & Hattawy, M. (2021). The effect of labour-demand shocks on women's participation in the labor force: Evidence from Palestine. *Journal of Development Studies*, 57(3), 400–416. <https://doi.org/10.1080/00220388.2020.1806246>

4 Lassassi, M., & Tansel, A. (2022). Female labor force participation in Egypt and Palestine: An age-period-cohort analysis. *Review of Development Economics*, 26(4), 1997–2020. <https://doi.org/10.1111/rode.12908>

3- «ماس» يدرس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مسودة الدستور المؤقت لدولة فلسطين

- عقد معهد «ماس» جلسة حوار (طاولة مستديرة) لدراسة موضوع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مسودة الدستور المؤقت لدولة فلسطين. ونورد فيما يلي ملخصاً للورقة التي تم إعدادها كأرضية للحوار.
- حقوق مستجدة: يتضمن مشروع الدستور إدراج حقوق جديد لم يكن منصوصاً عليها صراحة في القانون الأساسي، مثل الحق في المياه، والصحة النفسية، وممارسة الرياضة.
- تعزيز وتوجيه الحقوق الاقتصادية: يعيد مشروع الدستور تنظيم الحقوق الاقتصادية من خلال الإبقاء على بعض الضمانات القائمة، مثل حرية النشاط الاقتصادي، وحماية الملكية الخاصة مقابل تعويض عادل، مع إدخال عناصر جديدة تُعزِّز البعد الاجتماعي للاقتصاد. وعلى رأسها منع احتكار السلع والخدمات الأساسية، وربط النظام الاقتصادي بمبادئ الاقتصاد المختلط والعدالة الاجتماعية.
- التركيز على العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة: يكرِّس مشروع الدستور توجهاً عاماً يقوم على تعزيز العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، من خلال ربط عدد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالسياسات العامة.

مقدمة

شهدت العقود الأخيرة توسعاً ملحوظاً في الاعتراف بالجيل الثاني من الحقوق والحريات، والتي تشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مثل الحق في العمل، والتعليم، والصحة، والسكن، والحماية الاجتماعية. وتتميز هذه الحقوق عن الجيل الأول من الحقوق المدنية والسياسية بأنها تتطلب من الدولة اتخاذ إجراءات إيجابية لضمان تمتع الأفراد بها، بما يشمل سنّ السياسات، وتخصيص الموارد، وتطوير البنية المؤسسية اللازمة لتنفيذها.

يقدم مشروع الدستور الفلسطيني لعام 2026 مقارنة أكثر شمولاً وتقدماً في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. إذ يوسّع نطاق هذه الحقوق ويُدرج حقوقاً جديدة لم تحظْ بنصوص صريحة سابقاً، مثل الحق في الصحة، بما يشمل الصحة النفسية، والحق في المياه، والحق في ممارسة الرياضة. كما يعزِّز المشروع الحماية الدستورية لذوي الاحتياجات الخاصة، مثل الأطفال وذوي الإعاقة، بما يعكس تبنياً واضحاً لنموذج الدولة الاجتماعية القائمة على العدالة والكرامة الإنسانية.

ويطرح هذا التوسع السؤال التالي: إلى أي مدى يوفّر مشروع الدستور الفلسطيني المؤقت ضمانات دستورية فعّالة وقابلة للتنفيذ للحريات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مقارنة بالقانون الأساسي الفلسطيني والمعايير الدولية والداستير المقارنة؟

التباين في مستويات حماية الحقوق في مشروع الدستور مقارنة مع القانون الأساسي

- الاعتراف الصريح بالحقوق: يقدّم مشروع الدستور لعام 2026 نصّواً واضحة ومفصلة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مقارنة بما جاء ضمن أحكام القانون الأساسي المعدل لعام 2003، حيث اقتصر على تنظيم بعض أحكام هذه الحقوق وأحال تفاصيلها إلى المشرّع العادي.
- التزامات الدولة وآليات التنفيذ: لا يكفي مشروع الدستور بالاعتراف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بل يربطها بالتزامات دستورية ذات طابع تنفيذي تُلزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة لإعمالها، في بعض الحالات تدريجياً، من خلال تبني سياسات اجتماعية واقتصادية عادلة. ويتجلى ذلك في أمثلة تطبيقية، مثل برامج التدريب والتأهيل المهني، وتوفير المساكن للفئات محدودة الدخل.

المقارنة مع الدساتير في دول أخرى

يبيد مشروع الدستور درجة ملحوظة من الاتساق مع المعايير الأساسية الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR). لا سيما من خلال تضمينه مجموعة واسعة من الحقوق الجوهرية، مثل الحق في العمل، والتعليم، والصحة، والسكن، والمياه، وربطها - ولو جزئياً - بالتزامات دستورية على عاتق الدولة.

وعند المقارنة بالدساتير الوطنية لبعض الدول المختارة، يتبيّن أن مشروع الدستور الفلسطيني يشارك دستور جنوب أفريقيا في وضوح النصوص المتعلقة بالحقوق الاجتماعية، لكنه لا يصل إلى مستوى آليات التنفيذ القضائية المتقدمة التي تتيح للمواطنين مقاضاة الدولة مباشرة لضمان تطبيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وهو ما يعكس فجوة واضحة في إمكانيات المساءلة القضائية مقارنة بدستور جنوب أفريقيا. كما أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مسودة الدستور الفلسطيني مبعثرة بين مواد متعددة ولا تتسم بالتسلسل المنهجي الذي يميز دستور جنوب أفريقيا، حيث الحقوق منظمة ضمن باب واحد متكامل ومتدرجة بحسب الموضوع، ما يعزز وضوح التنفيذ وربط الدولة بالتزاماتها تجاه المواطنين.

فيما يخص التجربة المصرية، يوفر الدستور المصري لعام 2014 (المعدل 2019) نموذجاً متقدماً من حيث الالتزامات المالية الدستورية، إذ تنص مواد الدستور على نسب دنيا محددة للإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم، والتعليم الجامعي، والبحث العلمي (3% من الناتج القومي على الصحة و4% على التعليم). ويشير مشروع الدستور الفلسطيني إلى هذه الالتزامات المالية (مثل تخصيص موارد للتعليم والبحث العلمي)، إلا أن هذه الإشارات تتسم بالعمومية وتفتقر إلى نسب ملزمة واضحة.

الفجوات الرئيسية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مشروع الدستور الفلسطيني

- ربط الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالسياسات التنموية والخطط الوطنية: تضمين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الاستراتيجيات الوطنية للقطاعات العامة القادمة، وربطها بخطط التنمية المستدامة ومؤشرات الأداء. يشمل ذلك وضع مؤشرات كمية ونوعية لتقييم تقدم التنفيذ.
- تطوير آليات المساءلة والإنفاذ القضائي: في وضع دستوري مثالي، ينبغي إنشاء هيئات قضائية وإدارية متخصصة لضمان إنفاذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بشكل فعال، مع تمكين المواطنين والمؤسسات المدنية من تقديم شكاوى مباشرة عند الإخلال بهذه الحقوق.
- تعزيز الالتزامات المالية الدستورية: وضع نصوص ملزمة تحدد نسباً محددة من الميزانية العامة للقطاعات الحيوية المرتبطة بالحقوق الاجتماعية، مثل الصحة، التعليم، السكن الميسر للفئات ذات الدخل المحدود. كما يتوجب تحديد آليات رقابية لضمان استخدام الموارد المالية بكفاءة وفعالية، وربط التمويل بتحقيق مؤشرات الأداء للقطاعات المختلفة.
- فصل الحريات الاقتصادية عن الحقوق الاجتماعية: التمييز بشكل هيكلي بين الحريات الاقتصادية، والحقوق الاجتماعية من حيث طبيعتها القانونية وآليات حمايتها. هذا الفصل يعزز وضوح البنية الدستورية للنظام الحقوقي دون تضمين صياغات عقائدية، ويساعد على تحديد نطاق كل فئة من الحقوق دون الخلط بينها.
- توضيح المسؤوليات المؤسسية والتنظيمية وآليات التنسيق: تحديد الجهة المسؤولة عن كل حق، سواء كانت وزارة، أو هيئة مستقلة، أو جهة رقابية، مع وضع آليات تنسيق متعددة الجهات عند الضرورة، خاصة في مجالات الصحة، التعليم، البيئة، وحقوق ذوي الإعاقة.
- ضعف آليات الإنفاذ القضائي والمساءلة: لا تزال آليات الإنفاذ القضائي المباشر للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بحاجة إلى مزيد من الوضوح في مشروع الدستور. إذ تعتمد إمكانية لجوء المواطنين إلى القضاء في كثير من الحالات على وجود تشريعات تُنظم الإجراءات والاختصاصات، مما قد يحد من فعالية التقاضي بشأن هذه الحقوق عملياً.
- الحاجة إلى تعزيز وتحديد الالتزامات المالية الدستورية: تفتقر النصوص الدستورية إلى تحديد واضح وكاف للالتزامات المالية المرتبطة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، إذ لا تتضمن نسباً ملزمة أو آليات دقيقة لتخصيص الموارد العامة.
- ضعف الربط بين الحقوق والسياسات التنموية: لا يزال الربط بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وصياغة السياسات والخطط التنموية بحاجة إلى مزيد من المنهجية والوضوح، مما يضمن إدماج هذه الحقوق ضمن الخطط الاقتصادية والاجتماعية طويلة المدى بشكل متوازن وعادل. إذ قد يؤدي غياب هذا الربط إلى تنفيذ جزئي أو غير متكامل لهذه الحقوق.
- صعوبة التمييز بين الحريات الاقتصادية والطموحات: هناك صعوبة في ربط الحقوق بالالتزامات المؤسسية والتنفيذية، مما يجعل التمييز بين ما هو حق دستوري قابل للتقاضي وما هو توجه سياسي أو اقتصادي أقل وضوحاً. على سبيل المثال، تعرض المادة (41) من مشروع الدستور نموذجاً للاقتصاد المختلط مرتبط بالعدالة الاجتماعية، لكنها لا تحدد بشكل دقيق الحقوق الفردية القابلة للتقاضي، ما يجعلها أقرب إلى أهداف سياسية أو اقتصادية عامة بدلاً من حقوق قابلة للتنفيذ عملياً. إضافة إلى ذلك، أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية موزعة على مواد متعددة وغير متسلسلة، ما يصعب الاطلاع على المنظومة الكاملة وربطها بالسياسات التنفيذية.
- التمييز بين الحقوق الملزمة والسياسات العامة: بعض الحقوق، مثل الصحة والتعليم والبيئة وحقوق ذوي الإعاقة، تتطلب تنسيقاً مؤسسياً متعدد الجهات. ولكن النصوص الحالية لا تحدد المسؤوليات التفصيلية للجهات التنفيذية أو الهيئات الرقابية، مما قد يحد من التنفيذ الفعلي للحقوق.

التوصيات

- تعزيز وضوح وصياغة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: يمكن لإعادة صياغة النصوص الدستورية أن تؤدي إلى زيادة الوضوح والشمولية، بحيث تحدد لكل حق اقتصادي واجتماعي نطاقه، الجهة المسؤولة عن تنفيذه، والأطر الزمنية المتوقعة للتطبيق. ويشمل ذلك الحقوق الجديدة مثل الصحة، الصحة النفسية، النشاط البدني، والتعليم. كما يتطلب الأمر التمييز بين الحقوق القابلة للتقاضي وبين الأهداف والسياسات الطموحة، وذلك لضمان فعالية الإنفاذ وحماية حقوق المواطنين.

4- تراجع قيمة الدولار تجاه الشيكل: المسببات والتبعات الاقتصادية

شكل 1: مؤشر سعر الدولار الأميركي تجاه 6 عملات رئيسية
2022-2026 (نقطة مئوية)



Guardian graphicSource: LSEG. Note. US Dollar Index measures the value of the dollar against six major currencies

- تصاعد المخاوف من السياسات الحمائية وفرض الرسوم الجمركية في الولايات المتحدة. أدى فرض رسوم جمركية عالية إلى ردود فعل قوية في الأسواق التجارية العالمية، وإلى زيادة قلق الأسواق حيال سلامة الاقتصاد الأمريكي. ودفح هذا بالمستثمرين الدوليين إلى تنويع محافظهم الاستثمارية والتحول إلى عملات أجنبية أخرى.

هل تأكلت مكانة الدولار كعملة احتياط عالمية؟

في ظل التحديات الداخلية الحادة التي تهدد هيمنة الدولار، والمتمثلة في ارتفاع الدين العام وعجز ميزان المدفوعات ومخاطر التضخم وتراجع قيمة الدولار، وهو ما يتنافى مع الصفات اللازمة للعملة الصعبة، هل أدى كل هذا إلى إنزال الدولار عن عرش العملة الصعبة الأولى عالمياً؟ وهل ستأكل مكانته كعملة احتياط عالمية، خاصة في ظل وجود أصوات ودعوات منذ فترة تنادي بضرورة وجود عملة عالمية بديلة (أو مجاورة) للدولار؟

هناك أربعة مؤشرات رئيسية تقاس من خلالها الأهمية النسبية للعملات الصعبة عالمياً وهي: حصتها في الاحتياطيات النقدية للبنوك المركزية، ونسبتها في تسويات التجارة الدولية، وحصتها من تداولات النقد الأجنبي، وأخيراً مساهمتها في سوق القروض والسندات الدولية.

بالتركيز على المؤشر الأول، تحتفظ البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم باحتياطيات من الدولار، بشكل رئيسي على شكل سندات

يسعى هذا الصندوق إلى متابعة أثر تراجع قيمة الدولار الأميركي على الاقتصاد الفلسطيني، مروراً بأثر التراجع، المتوافق مع ارتفاع قيمة الشيكل، على الاقتصاد الإسرائيلي. كذلك سوف يتطرق الصندوق إلى التهديد المتزايد لأن يخسر الدولار الأميركي لعرش العملة الصعبة الأولى في العالم، وتبعات صعود عملات أخرى منافسة للدولار في تمويل التجارة الدولية والصفقات المالية العالمية ومراكمة الاحتياطيات لدى المصارف المركزية.

تبعات انخفاض سعر الدولار

مع الانخفاض الذي شهدته قيمة الدولار مؤخراً، تجددت التساؤلات حول ما إذا كان الدولار الأميركي بدأ يفقد مكانته كعملة عالمية رائدة، نتيجة سياسات الإدارة الأمريكية والتحويلات الجيوسياسية الدولية. سجل الدولار في شهر شباط من العام 2026 أدنى مستوى له منذ 4 سنوات أمام سلة من العملات الرئيسية (انظر الشكل 1). جاء ذلك عقب الصدمات الجيوسياسية الناجمة عن السياسات الأمريكية غير المتوقعة وتساعد مستوى الدين العام، مما أثار قلق المستثمرين ودفحهم إلى التوجه نحو الاستثمار في الذهب والمعادن الأخرى.

تحدد قيمة الدولار في السوق وفق آلية العرض والطلب، مثل أي أصل مالي آخر. وبفضل استقرار الاقتصاد الأمريكي تاريخياً، أصبح الدولار العملة الاحتياطية الرائدة في العالم والملاذ الآمن، خاصة وقت الأزمات، وهو ما صان مكانته على عرش العملات الصعبة لعقود طويلة. وقد أحكم الدولار قبضته على هذه الصدارة، مدعوماً بالسياسات الاقتصادية الملائمة والمؤسسات السياسية المحابية تاريخياً. تناولت عدة تحليلات أسباب انخفاض قيمة الدولار الحالية، ومن الممكن إجمالها فيما يلي:

- **موجة بيع السندات:** تواجه السندات العامة الأمريكية ضغوطاً متزايدة إثر موجة بيع قوية في الفترة الأخيرة، يرجح أن مصدرها الصين.
- **انخفاض سعر الفائدة:** بعد عامين من رفع أسعار الفائدة لمحاربة التضخم الناجم عن جائحة كورونا واندلاع الحرب في أوكرانيا، بدأ البنك الفيدرالي بخفضها منذ منتصف 2024، وهو ما أدى بابتعاد المستثمرين عن السوق الأمريكية وانخفاض الإقبال على شراء الدولار.
- **المخاوف من التضخم وتزايد القلق من ارتفاع الدين الأميركي العام:** أدت زيادة الديون الأمريكية والتقلبات في السياسة الأمريكية إلى فقدان المستثمرين والبنوك المركزية جزءاً من ثقتهم في الدولار كملاذ آمن. وقد انعكس هذا الضعف في الثقة الدولية على مكانة سندات الخزنة الأمريكية من ناحية تصنيفها كأصل آمن تماماً.

صحيح أن بعض التراجع في حصة الدولار ظهر بالنسبة للمؤشرات الثلاث، خصوصاً بالنسبة للاحتياطيات، إلا أن التقارير المعتمدة تشير إلى أن التراجع في هذه الحصة الدولار لا يعود إلى توجه جماعي للتخلص منه، بل إلى تقلبات أسعار الصرف فحسب⁶ ويرجع هذا الاستقرار في «سيادة الدولار» إلى غياب البديل القوي المنافس، حيث لم يتمكن اليورو واليوان الصيني من استقطاب حصص كبيرة من الاحتياطيات الدولية حتى الآن. إن صعوبة إنزال الدولار عن عرشه في صدارة العملات خلال المدى المنظور تعود على سيولته العالمية، وسيولة سوق الأوراق المالية الأمريكية، وانفتاح الاقتصاد الأمريكي للتجارة والاستثمار، والثقة التاريخية التي مازالت تتمتع بها المؤسسات الأمريكية.

الخزانة الأمريكية. وتستخدم البنوك المركزية هذه الاحتياطيات لإدارة أسعار الصرف، وتسوية المعاملات التجارية، وسداد الديون الخارجية، والتحوط من الصدمات المالية. وتشير البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي أن الدولار لا يزال يحتفظ بمكانته كعملة احتياط عالمية دون منازع، بحصة 57% من الاحتياطيات الدولية، و88% من تداولات النقد الأجنبي العالمي، و54% من التجارة العالمية. (انظر الجدول 1)

جدول 1 توزيع الاحتياطي العالمي الرسمي بالعملات الأجنبية في الأعوام 2024-2025 حسب الربع (نسبة مئوية)

العملة	2025			2024		
	ر 4	ر 3	ر 2	ر 4	ر 3	ر 2
الدولار الأمريكي	56.77	56.93	57.08	58.52	58.52	57.93
اليورو	20.25	20.36	20.28	19.12	18.92	19.16
اليوان الصيني (الرفينبي RMB)	1.95	1.92	1.98	1.96	2.06	2.12
الين الياباني	5.78	5.81	5.64	5.73	5.62	5.63
البوند البريطاني	4.41	4.47	4.72	4.61	4.60	4.85
الدولار الأسترالي	2.03	2.06	2.06	1.99	2.04	2.24
الدولار الكندي	2.49	2.66	2.63	2.63	2.83	2.75
الفرنك السويسري	0.19	0.18	0.18	0.19	0.19	0.18
العملات الأخرى	6.13	5.61	5.44	5.24	5.23	5.14

المصدر: <https://data.imf.org/?sk=E6A5F467-C14B-4AA8-9F6D-5A09EC4E62A4>

تداعيات تراجع سعر الدولار

فإن عدم استقرار الدولار يجعل أسعار هذه السلع عرضة لموجات من التقلب وعدم الثبات بالعملات الوطنية. هذا الاضطراب لن يؤثر فقط على المنتجين والمستهلكين، بل يمتد ليعيق القدرة على التخطيط الاقتصادي طويل الأمد، خاصة فيما يتعلق بتأمين سلاسل الإمداد الغذائي والطاقة. وفي حالة الدول المصدرة للنفط، سيكون هناك أثر سلبي واضح لانخفاض الدولار، نظراً لتسعير صادراتها بالدولار، وهو ما يؤدي إلى تآكل الموازنات العامة.

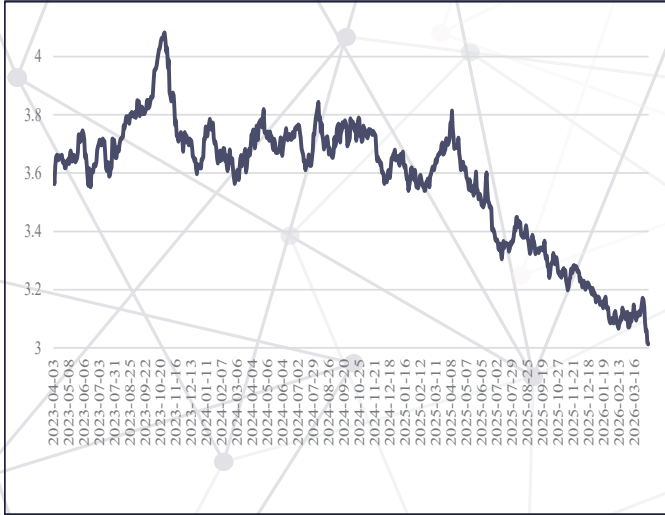
- اضطراب التدفقات الرأسمالية في الأسواق الناشئة وارتفاع قيمة ديون الدولار وخدمتها بالعملات الوطنية.

أما بالنسبة إلى التبعات المحتملة لانخفاض الدولار على الاقتصاد الأمريكي، ذكرت العديد من التحليلات بأنه سلاح ذو حدين. فمن جهة يمكن أن يصاحب انخفاض العملة تبعات إيجابية نتيجة ارتفاع تنافسية الصادرات الأمريكية في الخارج وزيادة الطلب عليها، وهو

يمكن أن يؤدي انخفاض سعر الدولار، بظل هيمنته على قرابة نصف تداولات التجارة العالمية، واستخدامه كعملة تسعير أساسية في غالبية المعاملات الاقتصادية الدولية، إلى تداعيات سلبية لا يستهان بها على الاقتصاد العالمي، ويمكن إجمال هذه الآثار على التالي:

- تفاقم الضغوط التضخمية في الدول المستوردة: ستواجه الدول التي تعتمد على الاستيراد والتي ترتبط عملاتها بالدولار، ارتفاعاً في أسعار السلع والخدمات محلياً.
- تآكل قيمة الاحتياطيات النقدية: ستشهد البنوك المركزية التي تحتفظ باحتياطيات من عملة الدولار تراجعاً ملموساً في القيمة الحقيقية لهذه الأصول. هذا الانخفاض يضعف الملاءة المالية لهذه الدول، ويقلل من قدرة المصارف المركزية على التدخل لحماية استقرار عملاتها الوطنية أو مواجهة الأزمات الطارئة.
- زعزعة استقرار أسواق السلع الأساسية: نظراً لتسعير السلع الأساسية عالمياً بعملة الدولار (مثل النفط والذهب والقمح)،

الشكل 2: تطور سعر صرف الدولار تجاه الشيكل (من نيسان 2023 إلى نيسان 2026)



المصدر: قاعدة بيانات بنك إسرائيل. (2025).

<https://www.boi.org.il/en/economic-roles/financial-markets/exchange-rates>

استطاع الاقتصاد الإسرائيلي، رغم استمرار الحرب، من تغذية رصيده عبر روافد متعددة، أهمها إصدار السندات الحكومية وبيعها في الخارج، والاستثمارات الضخمة لكبرى شركات التكنولوجيا العالمية. كما لعب سعر الفائدة المرتفع دورًا في جذب رؤوس الأموال الأجنبية. وساهم الاستقلال في مجال الطاقة وتصدير الغاز الطبيعي (من حقول لويثان وقرمار) دعمًا إضافيًا لميزان المدفوعات. كما شهد العام 2025 تطورين بارزين ساهما في زيادة الطلب على الشيكل. أولهما، ارتفاع الاستثمارات الأجنبية الصافية في إسرائيل من 25 مليار دولار في 2024 إلى 39 مليار دولار في 2025⁸. وثانيهما، قيام المؤسسات الاستثمارية الضخمة في إسرائيل (مثل صناديق التقاعد وشركات التأمين) ببيع أصول تبلغ قيمتها نحو 13.3 مليار دولار في الربع الرابع من عام 2025، بدافع استراتيجية تحوطية لتجنب خسائر انخفاض قيمة الأصول المقومة بالدولار أمام الشيكل⁹.

أثر ارتفاع قيمة الشيكل على اقتصاد إسرائيل

كما هي العادة، يحمل ارتفاع قيمة الشيكل أمام الدولار آثارًا إيجابية وأخرى سلبية على الاقتصاد الإسرائيلي. فمن الناحية الإيجابية، تساهم قوة الشيكل في خفض أسعار الواردات المقومة بالدولار، وهذا بدوره يساعد في كبح التضخم وإبقائه ضمن النطاق المستهدف لبنك إسرائيل (1%-3%). في المقابل، تتجلى التداعيات السلبية في تضرر المصدرين الإسرائيليين، خاصة مع تآكل أرباح استثماراتهم بالخارج عند تحويلها من الدولار إلى الشيكل. ومع ذلك، يتوقع ألا تتأثر الصادرات الإسرائيلية بشكل ملحوظ، نظرًا لطبيعة معظمها ذات التقنية العالية مثل الأمن السيبراني والتقنيات الدفاعية. لكن هذا لا يعني أن شركات التكنولوجيا العالية التي توظف 10% من القوى العاملة في إسرائيل، لن تتأثر، علمًا بأن شركات الهايتك في إسرائيل هي من أكبر مصادر الجباية

ما يسهم في تقليص العجز التجاري، ورفع مستويات التشغيل. إلى جانب ذلك، هناك أثر انتعاش السياحة. كذلك سوف تستفيد الشركات الأميركية متعددة الجنسيات بسبب ارتفاع أرباحها المحققة في الخارج عند تحويلها من العملات الأجنبية إلى الدولار المنخفض. أما بالنسبة للتبعات السلبية، يؤدي انخفاض الدولار إلى رفع تكلفة الواردات، ما ينعكس ارتفاعًا في أسعار السلع الاستهلاكية والمواد الأولية، مسببًا زيادة في معدلات التضخم. وهذا يمكن أن يدفع البنك الفيدرالي إلى اتباع سياسة نقدية متشددة، مع آثار ذلك العكسية على النمو والتوظيف. يضاف إلى ذلك يعطي الهبوط السريع وغير المنتظم للدولار، على المدى المتوسط أو الطويل، إشارة قلق هيكلية للمستثمرين، مما يمكن أن ينتج عنه تآكل الثقة في العملة كأصل آمن، وهي الركيزة الأساسية لمكاسب مهمة يجنيها الاقتصاد الأمريكي.

الشيكل والدولار: علاقة باتجاه واحد

يعطي الشكل 2 نظرة سريعة على تطور سعر صرف الدولار تجاه الشيكل خلال السنوات الثلاثة الماضية (التي شهدت الحرب الإسرائيلية على غزة والمواجهة العسكرية مع إيران ولبنان). يوضح الشكل النزعة النحدارية (التصاعدية) المستمرة في سعر صرف الدولار (الشيكل) خلال الفترة. هبطت قيمة الشيكل تجاه الدولار إلى أدنى مستوى، بعد مرور قرابة شهر على اندلاع الحرب على قطاع غزة، إذ وصل سعر الصرف إلى نحو 4.081 شيكل لكل دولار. ولكن، سرعان ما استعاد الشيكل قيمته التي كان عليها قبل الحرب، ليعود إلى مستوى 3.6 دولار نهاية العام 2023. حافظ الشيكل على استقرار نسبي أمام الدولار، مع بعض التذبذبات الدورية المعتادة، خلال العام 2024 والنصف الأول من العام 2025. ولكن قيمته ارتفعت بشكل حاد بعد منتصف العام 2025، لتصل إلى 3.31 في شهر تموز. وتابع الشيكل صعوده أمام الدولار حتى نهاية العام 2025 مسجلًا 3.18 لكل دولار. ومع نشوب المواجهة الأخيرة مع إيران، استمر الشيكل في تحقيق المكاسب. وعند حلول الهدنة المؤقتة بداية شهر نيسان 2026 وصل الشيكل إلى أعلى قيمة له أمام الدولار منذ 30 سنة، وكسر حاجز 3 شيكل لكل دولار في منتصف ذلك الشهر.

العوامل خلف المفارقة

تتوقع الأدبيات الاقتصادية أن تؤدي الحروب إلى إضعاف العملة الوطنية بسبب هروب رؤوس الأموال وزيادة المخاطر. لكن الشيكل خالف هذه القاعدة. إذ رغم الضغوط العسكرية المستمرة منذ تشرين أول 2023، لم ينهار الشيكل، بل استعاد قوته ليصل إلى مستويات لم تسجل منذ عقود أمام الدولار. كنا قد وضحنا في العدد 81 من المراقب الاقتصادي هذه المفارقة. واقترحنا أن الإجابة تكمن في تميز اقتصاد إسرائيل بوضع فريد يتمثل في انفصال ميزانه الخارجي عن واقعه المحلي. ففي حين تتأثر الموازين الخارجية للدول عادة بأدائها الداخلي، يتطور الميزان الإسرائيلي بمعزل عن التحولات الاقتصادية والجيوسياسية المحلية⁷.

٧ رابط إلى العدد ٨١ من المراقب

8 <https://en.globes.co.il/en/article-shekel-at-30-year-strongest-against-dollar-1001539854>

9 Ibid.

https://mas.ps/cached_uploads/download/pdf.1٧٥٨١٢٨٢١-٢٠٢٥-arb-q٨١/٢٤/٠٩/٢٠٢٥/

في حين تظل الالتزامات المقومة بالدولار، كالقروض وإيجارات المساكن، مستقرة دون تأثير يذكر. من جانب آخر، يمكن أن يساهم ارتفاع الشيكل في انخفاض أسعار الواردات المقومة بالدولار، مما يؤدي إلى خفض أسعار بعض الواردات في الأسواق المحلية والتضخم بالتالي. ولكن الأمر مرهون بما يحدث للأسعار في السوق الإسرائيلية، ودرجة التنافسية بين المستوردين والتجار في السوق الفلسطينية. وفي هذه الحالة، قد تتقلص خسائر هذه الفئة إذا تجاوزت نسبة انخفاض الأسعار نسبة التراجع في سعر الصرف.

تنافسية الصادرات

تستحوذ الصادرات إلى إسرائيل على الحصة الأكبر من الصادرات الفلسطينية (90% من الصادرات الفلسطينية ذهبت إلى إسرائيل في العام 2025). على ذلك، ليس من المتوقع أن يترك التغيير في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل أثراً ملموساً على تنافسية السلع الفلسطينية في السوق الإسرائيلية. لكن يبقى هناك أثر إيجابي ضئيل من تحسن تنافسية السلع الفلسطينية في السوق الدولية، خصوصاً في الدول التي ترتبط قيم عملاتها المحلية بالدولار، مثل الأردن ودول الخليج.

الأثر على الموازنة العامة

يترك التغيير في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل أثراً مهماً على الموازنة العامة. نظراً لأن نسبة ليست بالهينة من المساعدات الخارجية للحكومة الفلسطينية ترد بعملة الدولار، في حين أن السواد الأعظم من الأنفاق الحكومي، بما فيها رواتب الموظفين وباقي النفقات التشغيلية، تدفع بعملة الشيكل. على ذلك، فإن تراجع الدولار يؤثر سلباً على قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها، خاصة مع الانخفاض الحاد في إيرادات المقاصة. من ناحية أخرى، فإن أثر تبدل سعر الصرف على الواردات من العالم الخارجي سوف ينعكس في المحصلة على قيمة مبالغ المقاصة المستحقة. أخيراً، يساهم انخفاض سعر الدولار في خفض قيمة الدين الخارجي المقوم بالدولار (والذي شكل نحو 28.4% من إجمالي الدين العام وما يعادل 1.4 مليار دولار في 2025)، عند قياسه بالشيكل.

الضريبية. تواجه هذه الشركات معضلة جراء ارتفاع قيمة الشيكل، فهي تحقق أرباحها بالدولار، لكنها في ذات الوقت تدفع رواتباً عالية، عدا عن المصاريف التشغيلية الأخرى، بعملة الشيكل.

وفي سياق متصل، بينما تتمتع صادرات خدمات البرمجيات والأمن السيبراني والدفاع بحماية نسبية، يعاني قطاع التصنيع في إسرائيل من تراجع ملحوظ. تظهر بيانات المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي ركوداً في الصادرات الصناعية وزيادة في تركيزها لصالح شركات محددة، إذ تستحوذ أكبر خمس شركات مصدرة حالياً على ما يقارب ربع إجمالي الصادرات الصناعية، بعد أن كانت 20% في عام 2020. وهو ما يشير إلى عواقب سلبية شديدة الوطأة على قطاع التصدير والاقتصاد في حال تعثرت إحدى هذه الشركات.

تشير بعض التقارير الاقتصادية المحلية أنه ليس من المحتمل أن يتدخل بنك إسرائيل لإضعاف الشيكل عن طريق شراء الدولار أو خفض الفائدة في المدى المنظور، نظراً لأن مثل هذا التدخل يمكن أن يثير غضب الإدارة الأمريكية، التي تصنف التدخل في سوق العملات على أنه «ممارسة غير عادلة»، ويمكن أن تضع الدول التي تفعل ذلك على «القائمة السوداء»¹⁰.

أثر التغيير في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل على الاقتصاد الفلسطيني

التبديل في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل، وعدم اليقين المتولد عنه، سوف يترك أثراً على أداء المؤشرات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية. بدءاً من التأثير على القدرة الشرائية للأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالدولار، وصولاً إلى تنافسية البضائع الفلسطينية في الأسواق الدولية، وانتهاءً بالمالية العامة للحكومة.

التأثير على الدخل والإنفاق

يؤدي تراجع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل إلى تآكل دخل الأفراد الذين يستلمون رواتبهم بالدولار وينفقون معظمها على مشتريات ومدفوعات بالشيكل، وتزداد حدة هذا التآكل في قدرتهم الشرائية إذا رافق ذلك ارتفاع في معدلات التضخم. وقد شهد العام 2025، انخفاضاً في متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنحو 6.8% مقارنة مع العام السابق، تزامناً مع ارتفاع معدل التضخم بنسبة 10.5%. هذا يعني تراجعاً في القوة الشرائية لعملة الدولار بنسبة تقارب 17.3% خلال العام 2025. وتجدر الإشارة أن هناك تبايناً ملحوظاً في تراجع القدرة الشرائية لمن يتلقون رواتبهم بالدولار بحسب التوزيع الجغرافي، إذ بلغ في الضفة الغربية حوالي 6.7%، بينما بلغ في قطاع غزة نحو 28.6%. أما من حيث الإنفاق، فإن انخفاض الدولار يؤثر سلباً على المصاريف المدفوعة بالشيكل،

5- البنك الدولي و«مجلس السلام»

البنك الدولي على مجهود التأهيل وإعادة الإعمار، تاركًا الإغاثة الطارئة بشكل أساسي للوكالات الإنسانية. وفي مجال إعادة إعمار يتم التخطيط بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، بما يتماشى مع استراتيجيات السلطة الفلسطينية وبرنامج جامعة الدول العربية. وتأخذ عمليات إعادة الإحياء القطاعية للبنك الاعتمادية التبادلية بين القطاعات، وتتبنى الأوليات على ضوء نتائج دراسة معهد «راند».

يعد التنسيق مع الهياكل الجديدة للحكومة أمرًا حاسمًا للإدارة الفعالة للصناديق ولتنفيذ المشاريع. على أن صيغة الهياكل الجديدة ما تزال غير واضحة تمامًا. تخلق هياكل الحكومة الناشئة في غزة تعقيدات أمام مشاركة البنك الدولي وعلاقاته مع الأطراف المقابلة. ولكن، ما زال التنسيق المؤسسي لنشاطات البنك في الضفة الغربية يتم مع السلطة الفلسطينية. أي تظل السلطة الفلسطينية هي الطرف المقابل الرسمي لنشاطات البنك الدولي في الضفة الغربية. في حين يتم الاعتراف «اللجنة الوطنية لإدارة غزة» (NCAG) كطرف مقابل لتنسيق عمل البنك في قطاع غزة.

ما تزال القدرة التنفيذية لدى اللجنة الوطنية لإدارة غزة (NCAG) غير واضحة. ومن المرجح أن تعتمد اللجنة على موظفي الخدمة المدنية في قطاع غزة قبل الحرب. لكن الأمر لا يزال غير مؤكد. يتوخى البنك الدولي الحذر بشأن إنشاء مؤسسات موازية، ويدعو إلى الاستفادة من الدروس التي توفرت من تجارب سياقات إقليمية مماثلة. وتجري الآن المداولات القانونية بشأن تقاسم أدوار المصادقة والتنسيق على المشاريع بين السلطة الفلسطينية ومجلس السلام، والمجلس الوطني لإعادة إعمار غزة.

في اجتماع مع ثلثة من رجال الأعمال والأكاديميين الفلسطينيين عبر تقنية الفيديو كونفرنس، قدم مندوب للبنك الدولي عرضًا للدور الذي لعبه البنك، وما زال يلعبه، في تمويل مشاريع التنمية في فلسطين. نقدم فيما يلي عرضًا لأبرز ما جاء في المداخلة، مع تركيز على ما جاء فيها حول العلاقة بين البنك ومجلس السلام.

- قام البنك الدولي بتخصيص 1.87 مليار دولار منذ عام 1993 إلى الأراضي الفلسطينية، مع تحويلات أخيرة بقيمة 300 مليون دولار لتلبية الاحتياجات الاقتصادية الملحة. ويتم تمويل الصندوق الائتماني (Trust Fund) لقطاع غزة والضفة الغربية من فوائض محفظة حالية تبلغ قيمتها مليار دولار، بما فيها 230 مليون دولار من التمويل المشترك. وكان البنك يوزع التمويل تاريخيًا بالتساوي بين قطاع غزة والضفة الغربية. إلا أن عمليات البنك في القطاع توقفت منذ تشرين الثاني 2023.
- قدر معهد «راند» أن احتياجات التعافي في قطاع غزة تبلغ 71.5 مليار دولار: منها 11 مليار للاحتياجات الفورية، و17 مليار للخدمات الحيوية لمدة 18 شهر، و43 مليار لإعادة الإعمار (3-5 سنوات).
- تم لهذا الغرض تأسيس صندوق الوساطة المالية للتنمية وإعادة إعمار غزة (FIF) بهدف تجميع الموارد الدولية اللازمة. يخضع صندوق الوساطة المالية لإدارة مجلس السلام. يقتصر دور البنك الدولي في هذا المجال على دور الوصي المالي فقط (Trustee). إذ تقع قرارات التنفيذ على عاتق مجلس السلام وهيئات التنسيق التابعة له. ويلعب البنك الدولي دور داعم واستشاري، على الرغم من عدم اليقين التشغيلي الذي ما زال يحيط بالبنية والمسار.
- تقوم الدول المساهمة بتوجيه الأموال عبر مجلس السلام، مما يعزز دوره المركزي في تمويل إعادة الإعمار. ويتحكم مجلس السلام في قرارات التمويل واختيار المستفيدين؛ بينما يدير البنك الدولي السيولة والصرف وفقًا للتعليمات التي يتلقاها من المجلس. يقدم البنك الدولي المشورة الفنية، ولكنه ليس مسؤولًا عن القرارات التشغيلية أو الرقابة الائتمانية على أموال إعادة الإعمار.
- يقوم مجلس السلام أيضًا بإعداد ترتيبات مصرفية مستقلة عن عمليات البنك الدولي، ولقد بدأ بفتح حساب خاص في بنك JP Morgan. ولكن الترتيبات المالية المؤسسية للمجلس ما تزال في طور التأسيس ولم تأخذ شكلها النهائي.
- أما بالنسبة إلى نشاطات هيئات الأمم المتحدة المستقلة فلقد تم إعادة توجيه 40 مليون دولار من مخصصات وكالات الأمم المتحدة (مثل برنامج الأغذية العالمي، واليونيسف، ووكالة الصحة العالمية) إلى الإغاثة الطارئة في الضفة والقطاع. يركز



